الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2020

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

دراسة تحليلية وصفية لعلاقة توزيعات بنك الجزائر برصيد الموازنة العامة للفترة 2000-2019

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبتين:
- فرخي يمينة
- بوطغان رندة

تحت إشراف:
د. رملي حمزة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
حراق مصباح	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
رملي حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
ضيف رقية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

الى الوالدين الكريمين.....أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي.....حفظهم الله

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل الأصدقاء

إلى كل من علمني ولو حرفا

إلى من وسعهم صدري ولم يسعهم قلبي

إلى هؤلاء: أهدي هذا البحث المتواضع

يمينة

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثر عطائك أنه لا ينبغي في هذه اللحظات التي لا علني لا أملك أغلى منها إلا ان أهدي ثمرة هذا العمل إلى الذي يخفق له قلبي باستمرار ضياء قلبي ونور بصري

محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهم ولا للأرقام أن تحصي فضائلهم، إلى من قال فيهم سبحانه وتعالى (وبالوالدين إحسانا).

إلى من فتحت عيناي برؤيتها، إلى من لا معنى للحياة لولاها، إلى النفس الصافية والروح الصادقة، إلى ملاكي في الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب أمي الغالية.

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال، إلى الذي رباني على الفضيلة وشملني بالعطف والحنان وأحمل اسمه بكل افتخار، أبي أطال الله في عمره.

إلى العمود الذي أضل أرتكز عليه للصمود، إلى الذي [الاصرار و العزيمة على مواصلة التعلم ودفعني وأعانني لإنجاز هذا العمل، إلى رفيق دربي حبيبي وخطيبي عماد حفظه الله.

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات و الاوقات ولن أنساهم، ياسمين، راضية، مائسة.

إلى الذين ذاقوا معي طعم الحياة حلوها ومرها إلى من ترعرعت وتربيت بينهم، إلى كنوز أيادي ودرب حياتي صباح، حبيبة، فريال، عصام، أتمنى لكم أرقى المراتب.

إلى الذين أحاطوني بمساعدتهم و حبهم جميع أهلي و أقاربي، إلى منسرنا سويا ونحن نشق طريق النجاح وأخص بالذكر من عمل معي بكد لإتمام هذا العمل المتواضع فرخي يمينة.

رندة

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله تعالى الذي أعاننا ووفقنا في إنجاز هذا العمل حمدا يليق بجلاله و عظمته، هو اولى ما يحمد عليه، فيا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما أسديت من النعم وما يسرت من السبل وما هونت من العقبات وما سخرت من العون و المدد وصلي اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم القائل من لا يشكر الناس لا يشكر الله(رواه الترمذي)أما بعد:

يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف (الدكتور رملي حمزة) على تفضله بقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى تصويباته و ملاحظاته لإتمام هذا العمل المتواضع فلهمنا الدعاء بخير الجزاء ودوام الصحة والعطاء، كما لا ننسى شكر كل أساتذة الكلية ندعوا لله عز وجل أن يزيدهم بسطة في العلم وأن يجزيهم عنا خير جزاء.

كما يسرنا أن نتقدم بوافر الشكر وأسما عبارات الامتنان الى موظفي الكلية وإلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	II
الإهداء	IV-III
الشكر وعرفان	V
الملخص	VI
فهرس المحتويات	V III-VII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XI
المقدمة	**أ، ب، ج.**
I. التأصيل النظري للدراسة	
تمهيد	17
I .1. الاطار المفاهيمي للمالية العامة	18
I .1.1.التطور التاريخي للمالية العامة	18
I .2.1. مفهوم المالية العامة	20
I .3.1. عناصر المالية العامة	21
I .2. عموميات حول النفقات العامة والايرادات العامة	22
I .1.2.مفهوم النفقات العامة و تقسيماتها	22
I .2.2. الأثار الاقتصادية للنفقات العامة	26
I .3.2. مفهوم الإيرادات العامة و مصادرها	26
I .4.2. الأثار الاقتصادية للإيرادات العامة	29
I .3. الموازنة العامة و طرق تمويلها	31
I .1.3. تعريف الموازنة العامة	31
I2.3. مبادئ الموازنة العامة ومراحل إعدادها وتنفيذها	32
I .3.3. الاتجاهات التقليدية و الحديثة للموازنة العامة	33
I .4.3. طرق تمويل الموازنة العامة	34

فهرس المحتويات

I .2. الدراسات السابقة	**36**
I .1.2. عرض الدراسات السابقة	**36**
I .2.2. بيان الاستفادة من الدراسات السابقة	**39**
I .3.2. محل دراستنا من الدراسات السابقة	**40**
II . تحليل العلاقة بين توزيعات بنك الجزائر ورصيد الموازنة العامة	
تمهيد	**43**
II .1. الطريقة و الأدوات	**44**
II.1.1. نموذج الدراسة	**44**
II .2.1. الأدوات المستخدمة	**44**
II .3.1. منهج الدراسة	**45**
II .4.1. حدود الدراسة	**45**
II .2. تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات	**45**
II .1.2. تحليل النتائج المتعلقة بالموازنة العامة	**45**
II .2.2. تحليل نتائج تقليص عجز الموازنة عن طريق توزيعات بنك الجزائر	**52**
الخاتمة	**56-58**
المراجع	**60-62**
الملاحق	**64-65**

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	تطور مبالغ النفقات العامة(2000-2019)	46
02	تطور حصيلة الايرادات العامة في الجزائر (2000-2019)	48
03	تطور حصيلة العجز بالموازنة العامة في الجزائر (2000-2019)	50
04	تطور حصيلة توزيعات بنك الجزائر (2000-2019)	52

قائمة الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01	تصنيف النفقات العامة	25
02	نموذج الدراسة	44
03	تطور النفقات العامة في الجزائر (2000-2019)	47
04	تطور الايرادات العامة في الجزائر (2000-2019)	49
05	تطورات العجز بالموازنة العامة في الجزائر 2000-2019(أعمدة بيانية)	51
06	منحنى يوضح علاقة تويعات بنك الجزائر بالموازنة العامة(2000-2019)	53

قائمة الملاحق

الرقم	اسم الملحق	الصفحة
01	حالة عمليات الخزانة في نهاية أكتوبر 2019	64
02	ملخص لوضعية الخزينة العمومية(2000-2018)	65

المقدمة العامة

مقدمة

تعتبر الموازنة العامة إحدى أهم المؤشرات الاقتصادية إذ أنها تبرز الصورة المالية للاقتصاديات الوطنية كونها تعكس الأهداف المالية للدولة، فهي تبرز الإيرادات العامة التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة من جهة، و من جهة أخرى تبين صور إنفاق تلك الإيرادات، ونتيجة هذه العلاقة التكاملية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة تبرز إشكالية كفاية حصيلة الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة، خصوصا أن هذه الأخيرة تعرف تزايدا مستمرا في وقتنا الحالي نتيجة تزايد عدد السكان من جهة وتزايد التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من جهة أخرى، مما أدى إلى انتشار واسع لظاهرة العجز الموازي في العديد من الاقتصاديات سواء المتقدمة أو تلك السائرة في طريق النمو.

ولقد عرفت الجزائر كغيرها من الدول النامية عجزا في الموازنة العامة، ولعل أهم سبب في تفاقم هذا العجز هو ارتباط إيرادات الدولة بالجباية البترولية والتي ترتبط بشكل مباشر بسعر برميل النفط ، هذا في ظل عجز الجباية العادية عن مسايرة الإنفاق العام الذي ورغم انخفاض أسعار النفط منذ 2014 إلا أنه لم يعرف انخفاضا يوازي حجم الأزمة.

وبالنظر إلى هيكل الايرادات العامة في الجزائر نجدها تتشكل من صنفين: الايرادات جبائيه وإيرادات العادية وأخرى استثنائية، هاته الأخيرة تتكون من 3 أقسام وهي توزيعات بنك الجزائر و توزيعات سوناطراك و إيرادات اخرى.

وتعنى هاته الدراسة بالتركيز على قسم مهم في الإيرادات الاستثنائية والمتمثل في توزيعات بنك الجزائر وذلك من خلال طبيعة العلاقة بين هاته الأخيرة ورصيد الموازنة (العجز)، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019.

إشكالية الدراسة

وانطلاقا من العرض السابق تبرز لنا معالم إشكالية هاته الدراسة والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ماهي طبيعة العلاقة بين توزيعات بنك الجزائر ورصيد الموازنة للفترة 2000-2019؟.

الأسئلة الفرعية:

وللتعمق أكثر في معالجة هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة التطورات الحاصلة في جانب النفقات العامة في الفترة من2000-2019؟
- ما هي طبيعة التطورات الحاصلة في جانب الإيرادات العامة في الفترة من 2000-2019 ؟
- ماهي طبيعة التطورات الحاصلة في رصيد الموازنة العامة في الفترة من 2000-2019؟
- إلى أي مدى تم الاعتماد على توزيعات بنك الجزائر في تقليص عجز الموازنة في الفترة من 2000-2019؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات نقترح الفرضية الرئيسية التالية:

ساهمت توزيعات بنك الجزائر بشكل كبير في تقليص عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019؟

ويندرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- هناك منحى تصاعدي للنفقات العامة على امتداد الفترة من 2000-2019؛
- هناك منحى تصاعدي للإيرادات العامة على امتداد الفترة من 2000-2019؛
- هناك منحى تصاعدي لعجز الموازنة على امتداد الفترة من 2000-2019؛
- هناك اتجاه متزايد نحو الاعتماد على توزيعات بنك الجزائر في تقليص عجز الموازنة في الفترة من 2000-2019.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدارسة إلى معرفة مدى طبيعة العلاقة بين توزيعات بنك الجزائر ورصيد الموازنة العامة وهذا خلال الفترة من 2000-2019، كما نهدف إلى تحليل هيكله لمعرفة الدور الذي تلعبه في تقليص العجز الموازي.

كما نهدف الى تحليل ديناميكية هذه الإيرادات من خلال التركيز على تطوراتها منذ بدأ انخفاض أسعار النفط وما تلاه من إجراءات حكومية شملت اللجوء إلى التمويل بالعجز خلال سنة 2016 والتمويل غير التقليدي خلال الفترة من 2017إلى 2019.

أهمية الدراسة

يكتسي موضوع عجز الموازنة أهمية كبرى ضمن الأهداف قصيرة والمتوسطة المدى للحكومات وذلك لأن معالجة عجز الموازنة تؤثر بشكل كبير على التوازنات الاقتصادية الكبرى للدول، وتتجه الحكومة اليوم إلى تبني توليفات من سياسات مالية وأخرى نقدية للوصول إلى الأهداف المسطرة للنمو الاقتصادي.

ولعل أهم أثار عجز الموازنة في المدى القصير هو اختلال التوازنات الكلية الداخلية للاقتصاد، وهو ما ينعكس على متغيرات كثيرة أخرى كالبطالة والنمو، الاستثمار والتحصيلات الجبائية، وبالتالي فعدم التعامل مع عجز الموازنة بشكل دقيق قد يدخل الاقتصاد في حلقة انكماشية، في المدى المتوسط والبعيد. كما يكتسي الموضوع أهمية من خلال تسليط الضوء على توزيعات بنك الجزائر كجزء مهم من الإيرادات.

أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب موضوعية وأخرى عملية وشخصية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- علاقة الدراسة الوثيقة بالواقع الاقتصادي لبلدنا، إذ يعتبر الاقتصاد الجزائري، اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على عوائد البترول، لذا فإن تطور الاقتصاد الوطني مرتبط بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد؛
- زيادة الاهتمام بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة نتيجة الظروف المالية الراهنة التي تعيشها الجزائر؛

- الميول الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع المتعلقة بالمالية العامة للدولة؛
- طبيعة تخصصنا الذي يمس المجال الاقتصادي.

صعوبات الدراسة

تكمن صعوبة إنجاز هذا البحث في تضارب الإحصائيات أحيانا بختلاف مصدرها، وكذلك نقص في دقة التقارير المستخدمة ، سواء في ما يخص هيكل الموازنة والرصيد أو نسبة مساهمة توزيعات بنك الجزائر في تقليص عجز الموازنة ، وهو ما أدى بنا إلى عملية التقدير.

هيكل الدراسة

طبقا للإشكالية العامة للدراسة ومن أجل الاجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها، تم تقسيم هاته الدراسة إلى جزئيين: الأول المتمثل في التأصيل النظري للدراسة، تطرقنا فيه الى الموازنة العامة وكيفية تقسيم النفقات والايرادات، إضافة الى الدراسات السابقة أما الجزء الثاني فقمنا بتحليل مختلف الجداول من خلال دراستنا التحليلية والتي تحتوي على الطريقة والأدوات، تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات.

التأصيل النظري للدراسة

تمهيد

تعتبر المالية العامة المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد وظروفه وللحالة السياسية وظروفها، يكفي للتدليل على ذلك أن نقف على الدور الذي تلعبه العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة (نفقات عامة، إيرادات عامة وموازنة عامة) في الحياة الاقتصادية ويعد علم المالية العامة أحد فروع العلوم الاقتصادية التي تدرس النشطات الحكومية المتعلقة باقتصاد الدولة والوسائل المتعددة لنمو النفقات العمومية المختلفة، حيث أصبح لهذا العلم أهمية بالغة في كافة المجتمعات المعاصرة، وهذا بالنظر الى ما طرأ على دور الدولة ككيان سيادي منظم من تطورات جدرية وهو ما يتضح من تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة في الاقتصاديات الرأسمالية ثم إلى الدولة المنتجة في الاقتصاديات المخططة مركزيا، وتكمن أهمية دور المالية العامة في إشباع الحاجات العامة عن طريق النفقات العامة ويتطلب مواجهة هذه النفقات وتغطيتها الحصول على إيرادات عامة ولكي تسيير الدولة على منهج واضح ومنضبط في نفقاتها وإيراداتها يتطلب الأمر أن تحدد أوجه نشاطها خلال فترة زمنية محددة ومقدار النفقات المطلوبة لمواجهة ذلك النشاط والإيرادات التي يمكن الحصول عليها أي جمعها في وثيقة مالية واحدة تدعى الموازنة العامة.

I.التأصيل النظري للدراسة

تعد لموازنة العامة للدولة إحدى الأدوات الناجعة المستعملة من الحكومات لتقدير برامجها التنموية السنوية وتحقيق الاهداف الرامية إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي التي تساهم في زيادة الرفاهية والانسجام الاجتماعي.

I. 1. الاطار المفاهيمي للمالية العامة

من الطبيعي أنه لا يمكن التكلم عن مالية الدولة قبل وجود الدولة ذاتها، بمعنى أن مالية الدولة ارتبطت بوجود هذه الاخيرة، وقبل هذا الوجود فقد كانت المجتمعات البشرية تعيش في شكل تجمعات وكانت ماليتها التي نظمتها الجماعة بحسب ظروفها الخاصة الخاضعة للأعراف، التقاليد والقواعد المنظمة للجماعة وعلى هذا الاساس يمكننا أن نتطرق الى مفهوم المالية العامة ونشأتها بناء على التطور التاريخي الذي عرفته الدولة منذ نشأتها، ومختلف عناصرها.

I.1.1. التطور التاريخي للمالية العامة

لقد مر تطور المالية العامة بعدة مراحل أساسية عبر العصور المختلفة.

أولا: العصور القديمة: يمكن تقسيمها الى قسمين اثنين:

أ/عند الفراعنة: نجد الملك شخصية ميتافيزيقية يستحوذ على الضمير الجماعي ويفرض الضرائب لتمويل الجيش.

ب/عند الإغريق: كانت الضريبة في المدن الاغريقية مصدرا أساسيا لتجهيز الجيش وتوفير الامن والطمأنينة للمواطن وقد تضمنت فلسفة أرسطو أفلاطون بعض الجوانب من مالية الدولة.

ثانيا: العصور الوسطى:

أ/عند الأوروبيين: اعتمدت الامبراطورية الرومانية على الضرائب وبعض المشروعات الاستراتيجية كصناعة الاسلحة، ومما يميز العصور الوسطى في اوروبا هو أن الضريبة تعتبر ركنا أساسيا في النظام السياسي الاقطاعي.[1]

ب/عند المسلمين: لم يكن هناك نظاما ماليا قبل الإسلام ، أما بعد الإسلام قد وضع الخليفة عمر ابن الخطاب أسس المالية العامة الإسلامية ، والتي تعتمد على معدل الخراج على السلع المستوردة فتفرض الضريبة على السلع التي يأتي بها أهل الحرب وأهل الذمة وسلع المسلمين ، ويكون فرض الضرائب قائما على مبادئ العدل واليقين والملائمة والاقتصاد ، والتي تعتبر مبادئ أساسية لنجاح أي تشريع ضريبي لم يعرفها الفكر المالي

[1] خبابة عبد الله: الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 2016، ص18.

الحديث الا بعد 12 قرنا من الزمان ، كما أن الاسلام حرم المعاملات الربوية التي كانت السبب لرئيسي للأزمة العالمية التي أطاحت بالنظام الرأسمالي والتي لازالت تعاني منها دول العالم في وقتنا هذا .

وبذلك يكون الإسلام المصدر الأساسي السليم لكافة التشريعات الضريبية الناجحة .[1]

ثالثا: العصر الحديث: تميزت هذه الحقبة التاريخية بظهور الأنظمة الاقتصادية منها على وجه الخصوص:

أ/ النظام الرأس مالي: تميز هذا النظام بمرحلتين:

-**الدولة الحارسة:** أول باحث في الأصول المالية في أوروبا سنة 1756 هو العالم الفرنسي بودان وممن تلاه ممكن أن نشير إلى مونتيسكيو في القرن الثامن عشر إذا احتوى كتابه روح القوانين على قواعد في الأوضاع السياسية والمالية والضرائب، ثم جاء بعده آدم سميت معالجا مختلف الضرائب في كتابه ثروة الأمم المنشور سنة 1776 ثم تلاه قانون ساي المشهور والمعروف بقانون المنافذ «العرض يخلق الطلب» أي أن التوازن يخلق تلقائيا على مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية ومن ثم يخلص إلى إبعاد الدولة عن مجال النشاط الاقتصادي والاجتماعي ليقتصر دورها بصفة أساسية على توفير الخدمات ذات الطابع الاجتماعي(الدفاع الوطني، العدالة، المرافق العامة الأساسية الأخرى....).[2]

وقد ترتب على الدور المحايد، محدودية مالية الدولة التي انحصرت في تحصيل الإيرادات للإنفاق العام على الدفاع والأمن الداخلي والعدالة فقط ومراعاة عدم الإسراف في الإنفاق العام من أجل تخفيف العبء الذي يتحمله الناس بسبب دفع الضرائب مع مراعاة أن تكون الموازنة العامة في حالة توازن فلا عجز ولا فائض في الإيرادات العامة، وهكذا نرى أن مالية الدولة الحارسة محسورة في نطاق ضيق وقد ترتب على ضيق نطاق مالية الدولة ضيق نطاق علم المالية العامة كفرع من فروع علم الاقتصاد و ظل بعيدا على الازدهار.[3]

-**الدولة المتدخلة:** مع انتشار الأدوات الاقتصادية ومع تفجر أزمة الكساد الاقتصادي العظيم سنة 1929-1932، مما استوجب ظهور فكر جديد يؤمن بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد فجاءت النظرية الكينزية نسبة الى الاقتصادي كبينز الذي قام بتحليل العوامل الاقتصادية في مؤلفه النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود سنة 1936 مؤكدا على ضرورة تدخل الدولة لرفع الطلب الفعال (الطلب على أموال الاستهلاك والطلب على أموال الاستثمار). و العمل على زيادة الدخل القومي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي بغية القيام بعملية الضخ في الاقتصاد و إنعاشه. مما أدى إلى اتساع دور الدولة واستخدام المالية العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي.[4] ويرى الاقتصاديين المحدثين أن المالية العامة تقوم على مجموعة من الخصائص:

---

[1] أحمد عبد السميع علام: المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2012، ص17.

[2] خبابة عبد الله: مرجع سابق، ص 17

[3] علي خليل و سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن، 2013 ، ص 7-8 .

[4] محمد طاقة وهدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص25.

1- تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ولم يعد تحقيق التوازن الحسابي للإيرادات والنفقات في الموازنة العامة ذو أهمية كبيرة.

2- تسعى الدولة الى استحداث العجز أو الفائض في الموازنة العامة كوسيلة لمواجهة المشكلات الاقتصادية.

3- لم يعد الإنفاق العام يتحدد في الخدمات الأساسية في المجتمع بل شمل الإنفاق جميع النشاطات الاقتصادية الاستهلاكية والإنتاجية.

4- الإيرادات العامة أصبحت أدوات فعالة تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف متعددة حسب مقتضيات المصلحة الاقتصادية والاجتماعية ولم تعد تعتبر كوسيلة لتحصيل الموارد المالية للحكومة فقط.

5- لم تعد هناك ضرورة لتحقيق حياد النشاط المالي للحكومة اذ أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر تستدعيه الضرورة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وخاصة لعلاج الأزمات الاقتصادية.[1]

ب/ -النظام الاشتراكي: في الاقتصاديات الاشتراكية التي تأخذ بالملكية العامة لوسائل الإنتاج فإن المالية العامة تضطلع بدور أوسع نطاقا، اتساع نطاق القطاع العام واضطلاع أجهزة الدولة بالجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي وتتميز الميزانية العامة في هذه الدول بضخامة دورها في التمويل والتوزيع وإعادة توزيع الدخول وفي الرقابة التي تمارسها مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي لذا يطلق عليها بالتخطيط لمالي.[2]

I. 2.1. مفهوم المالية العامة: مما تقدم يمكن تعريف المالية العامة طبقا للفكر الكلاسيكي القديم والتعريف الحديث كما يلي:

1- التعريف الكلاسيكي القديم: هو العلم الذي يبحث في الوسائل التي تحصل بها الدولة على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة وتوزيع العبء الناتج عن ذلك على الأفراد.

2- التعريف الحديث: هو العلم الذي يدرس الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة وتوجيهها واستخدامها في حقيق الاهداف المنبثقة عن الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبناها الدولة.[3]

3- التعريف الاشتراكي: هو سلوك هيئة التخطيط في الادارة الشاملة للاقتصاد كمنتج وحيد وفي توجيه النفقات هو إشباع الضروريات الاقتصادية وسد الالتزامات السياسية والاجتماعية وتوفير الموارد اللازمة لذلك.[4]

ومنه يمكن القول أن المالية العامة هي:

- العلم الذي يدرس القواعد المنظمة لنشاط المالي للهيئات العامة وهي بصدد الحصول على الموارد للازمة وإنفاقها من أجل إشباع الحاجات العامة تحقيقا لأغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[5]

---

[1] محمود حسين الوادي وأحمد زكريا العزام: مبادي المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2007، ص24.

[2] خبابة عبد الله: مرجع سابق، ص20.

[3] احمد زهير شامية وخالد الخطيب: المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، 2019، ص21-22.

[4] محمد حسين الوادي وزكريا أحمد عزام: مرجع سابق، ص26.

[5] أسامة خيري: الإدارة العامة، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص201.

– أو هو العلم الذي يتناول البحث في مجالين رئيسيين هما:

الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لمختلف القرارات المتعلقة بالأدوات المالية.

استخدام الأدوات المالية بقصد اهداف معينة وهي.

–**الهدف المالي:** وهو الهدف التقليدي للمالية العامة والذي يضمن السعي لتمويل النفقات العامة للدولة.

–**الهدف الاقتصادي:** وهو الهدف المتمثل باستخدام الأدوات المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي.

–**الهدف الاجتماعي:** وهو الهدف المتمثل بالسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل القومي باستخدام الادوات المالية.[1]

–**الهدف السياسي:** يتحقق من خلال الدفاع الخارجي والأمن الداخلي وتحقيق العدالة المتمثلة في مرفق القضاء.[2]

I.3.1.عناصر المالية

الدولة هي التي تقوم بإشباع الحاجات العامة ولكي تقوم بهذه المهمة لابد لها من أموال لشراء السلع والخدمات حيث يطلق على هذه الأموال بالنفقات العامة، ويتطلب مواجهة هذه النفقات وتغطيتها قيام الدولة باقتطاع جزء من الناتج القومي النقدي وجزء من عوامل الإنتاج وهذا الاقتطاع هو ما نسميه بالإيرادات العامة، ولكي تسير الدولة على منهاج واضح منضبط في إنفاقها وإيرادها يتطلب الأمر ان تحدد أوجه نشاطها خلال مدة زمنية محدودة (سنة عادة) ومقدار النفقات المطلوبة لمواجهة النشاط والإرادات التي يحتمل الحصول عليها أي لابد من علاقة بين الإيرادات و النفقات ولابد من وثيقة تجمعهما وهذه الوثيقة هي ما يطلق عليه بالموازنة العامة للدولة ومن خلال ذلك يمكن القول أن عناصر المالية العامة هي:

–النفقات العامة؛

–الإيرادات العامة؛

–الموازنة العامة.[3]

I.2.عموميات حول النفقات العامة و الايرادات العامة

تعتبر الموازنة العامة لوحة قيادة، في غدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني، فهي تؤثر وتتأثر بمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك حسب استخدام الدولة لأدواتها المتمثلة أساسا في النفقات العامة والايرادات العامة.

I.2.1. النفقات العامة وتقسيماتها

[1] عادل العلي: المالية العامة والقانون الضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ط2، 2011، ص33.

[2] أحمد عبدالسميع علام: مرجع سابق، ص11–12.

[3] عادل العلي: مرجع سابق، ص 26.

تعتبر النفقة العامة أداة أساسية يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية.

أ- النفقة العامة

يمكن تعريف النفقة العامة كما يلي:

- هي عبارة عن مبلغ من المال تقوم الدولة بإنفاقه من خزينتها بقصد إشباع حاجة عامة تحقيقا لأهدافها.[1]

-عبارة عن مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. ووفقا لهاذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة ذات عناصر ثلاث:

1- مبلغ نقدي؛

2- يقوم بإنفاقه شخص عام؛

3- الغرض منها تحقيق نفع عام.[2]

ب- تقسيمات النفقات العامة

قسم علماء المالية العامة النفقات العامة الى تقسيمات عدة تستند إلى معايير علمية تتوقف على طبيعتها وأغراضها و أثارها الاقتصادية[3]. ويقصد بتبويب النفقات العامة وضع هذه النفقات في أقسام وزمر متجانسة. وتميزها تميزا واضحا بعضا عن بعض. وفي ما يلي أنواع لهذه التقسيمات التي تنطوي في فئتين أساسيتين هما: التقسيمات الاقتصادية والتقسيمات الوظيفية.

أولا: التقسيمات الاقتصادية: وتتمثل في ما يلي

أ/: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: وتقسم إلى (5) نفقات أساسية:

-**النفقات الإدارية:** وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور للعاملين في الإدارات الحكومية ومستلزمات الإدارات الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه لكي يكون قادرا على أداء الخدامات العامة على أكمل وجه كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.[4]

-**النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والاغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة والتي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم

[1] سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقيقية، بيروت ، ب ط، 2009، ص25.

[2] جهاد سعيد خصاونة: علم المالية والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص29.

[3] عادل فليح العلي: مالية الدولة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان الاردن، ط1، 2012، ص119.

[4] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير الشامية: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، ط3، 2007، ص112-113.

والصحة للأفراد وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساندة(إعانة الأسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة، منح إعانة للعاطلين....).[1]

-**النفقات الاقتصادية:** وتشمل الاموال المخصصة للقيام بالخدمات تهدف الى تحقيق هدف اقتصادي ومثال ذلك الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المتنوعة والإعانات والمنح الاقتصادية والنفقات التي تستهدف تزويد الاقتصاد القومي في الخدمات الاساسية كالطاقة و النقل....[2]

-**النفقات العسكرية:** وهي النفقات المخصصة للإقامة وبناء مرافق الدفاع والجيش والتسليح وتجهيز القوات المسلحة داخليا وخارجيا.

-**النفقات المالية:** كنفقات الدين العام وفوائده والأوراق المالية والسندات المالية الأخرى.[3]

ب/: تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها: وتنقسم إلى نوعين:

-**النفقات العادية:** هي تلك النفقات التي تتكرر سنويا وبصورة دورية منتظمة مثل رواتب الموظفين والنفقات الإدارية اللازمة لسير الإدارات العامة (مثل نفقات صيانة الطرق، نفقات الإدارة والعدالة وفوائد أقساط الدين العام).

-**النفقات الغير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتسم بالانتظام والدورية اي لا تتجدد كل سنة كنفقات الإنشاءات ونفقات الحروب وبناء السدود والجسور.....[4]

ج/: تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سيرانها: وتنقسم الى:

-**النفقات القومية او المركزية:** هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية او المركزية القيام بها، مثل نفقات الدفاع ، القضاء، الأمن، فهي نفقات ذات طابع قومي.

-**النفقات المحلية او الإقليمية:** هي تلك التي تقوم بها الولايات او مجالس الحكم المحلي كمجاس المحافظات والقرى وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة.[5]

د/: تقسيم النفقات العامة بحسب استخدام القوة الشرائية أو نقلها: وتقسم الى:

-**النفقات الحقيقية أو الفعلية:** ويقصد بها تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على سلع وخدمات او رؤوس أموال إنتاجية كالرواتب والأجور واثمان التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة.

---

[1] سوزي عدلي ناشد: مرجع سابق، ص36.

[2] خالد شحادة الخطيب: مرجع سابق، ص113.

[3] أعاد حمود القيسي: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط9، عمان-الأردن، 2015، ص43.

[4] محمد طاقة وهدى العزاوي: مرجع سابق، ص36.

[5] سوزي عدلي ناشد: مرجع سابق، ص45

سواء تقليدية او حديثة التي يقتديها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفقات الاستثمارية او الرأسمالية.[1]

-**النفقات التحويلية:** وهي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على السلع وخدمات ، بل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل. أي أنها تحدث أثرا توزيعيا على الدخل.[2]

ثانيا: تقسيمات النفقات العامة في التشريع الجزائري

لقد تضمن القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية في المادة 23 تقسيما للنفقات العامة، وهي على قسمين، قسم نفقات التسيير، وقسم نفقات الاستثمار.

-**نفقات التسيير:** هي نفقات جارية إدارية مخصصة لتسيير مرافق الدولة بانتظام والمحافظة عليها، فتقسم نفقات التسيير وفق المادة 20 من القانون 84-17 تقسيما إداريا بحسب الوزارات، فكل وزارة تختص بتوزيع نفقاتها التي قسمت بدورها حسب طبيعتها وغرض استعمالها وفق أبواب و فصول محددة قانونا.[3]

-**نفقات التجهيز(الاستثمار):** هي تلك النفقات التي يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي ومنه زيادة ثروة البلاد: فهي نفقات استثمارية تتكون من الاستثمارات الهيكلية.

- الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة استثمارات ويضاف إلى تلك النفقات الاستثمارية إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.[4]

---

[1] معيوف أمحمد: محاضرات في المالية العامة، السنة الثانية-ليسانس (نظام جديد)، تسويق، العلوم التجارية، العلوم اقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، أمحمد بوقرة بومرداس، 2017-2016، ص42.

[2] غيث سالمة عبد القادر أحمد: تحليل العلاقة بين العجز والفائض في الموازنتين العامة والمدفوعات للاقتصاد الليبي للسنوات(1985-2005)، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والتجارة-زلتين، جامعة المرقب، 2008، ص24.

[3] برحماني محفوظ: المالية العامة في التشريع الضريبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص43-44.

[4] بداوي محمود: العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري(1991-2010)، رسالة ماجستير في العلوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014، ص31.

الشكل(1): مخطط يوضح تقسيم النفقات العامة.

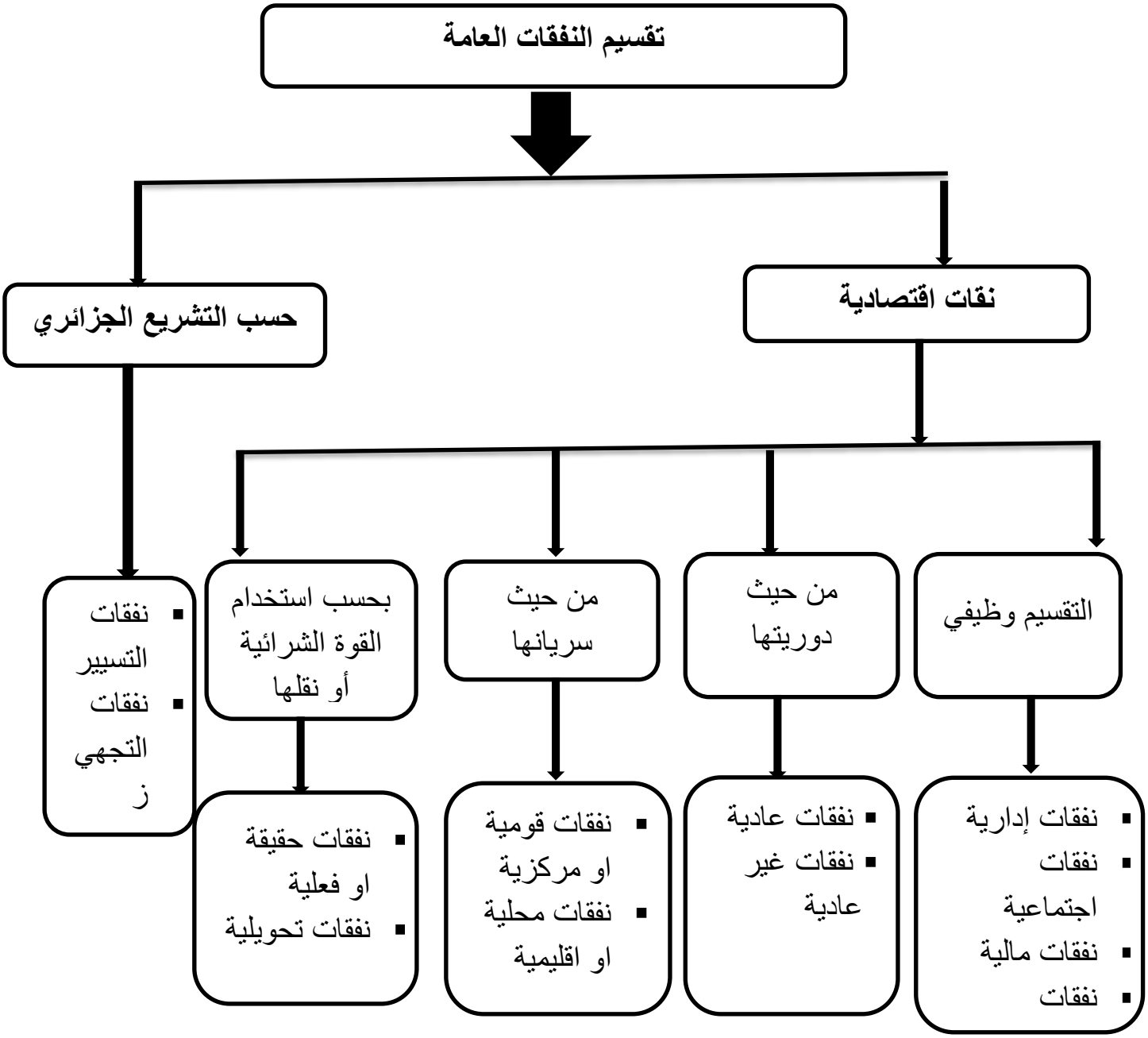

المصدر: من إعداد الطلبة

I. 2.2. الأثار الاقتصادية للنفقات العامة

للنفقات العامة أثار اقتصادية على الاقتصاد الوطني والتوزيع والاستهلاك والأسعار، سنعرضها كتالي:

أولا–أثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني

يأثر الإنفاق العام على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيره على حجم الطلب الكلي الفعلي حيث يمثل الإنفاق العام جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميتها بازدياد إمكانية تدخل الدولة في حياة الأفراد، العلاقة بين الإنفاق العام وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها، حيث يرتبط أثر الإنفاق العام على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي في حجم الإنتاج والتشغيل.[1]

ثانيا– أثار النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني

إن تأثير الإنفاق العام في توزيع الدخل الوطني يتم بطريقتين:

- **الطريقة الأولى:** تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء بنسبة كبيرة من تمويل هذا الإنفاق فتعتبر هذه نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة.

-**الطريقة الثانية:** استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات المخصصة لهم كإعانة البطالة وغيرها، ولكي يحدث الأثر يستوجب أن تكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لأن نصيب الطبقات منها أكبر من الفقيرة مما يؤدي إلى توزيع الدخل الوطني.[2]

ثالثا: أثار النفقات العامة على الاستهلاك

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أومن خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها(الأجور والرواتب) لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد:

– **نفقات الاستهلاك الحكومي:** هو ما تقوم به الدولة من شراء للسلع والخدمات ومهمات لازمة لسير المرافق العامة، ومن أمثلتها نفقات الدولة من أجل شراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام ولأداء الوظائف العامة، وكل النفقات المتعلقة بالمصالح لحكومية والوزارات.....الخ.

– **نفقات الاستهلاك الخاص:** من أهم البنود المتعلقة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات ومعاشات وأجور، كما تدفعها الدولة لموظفيها(الحاليين و السابقين)، وكما هو معلوم أن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات.[3]

---

[1] إسلام موالدي: أثر الإنفاق العام على الجباية العادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من(1970–2015)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، العلوم اقتصادية، العلوم اقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العربي بن لمهيدي– أم بواقي– ، 2016–2017، ص20.

[2] لوني نصيرة، ربيع زكريا: محاضرات في المالية العامة، السنة ثانية، قانون خاص وعام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج– البويرة–،2013–2014، ص18–19–20.

[3] معيوف أمحمد: مرجع سابق ، ص50–51.

I. 3.2:الإيرادات العامة و مصادرها

لقيام الدولة بوظائفها المختلفة والمتعلق بتحقيق الإشباع العام لجميع الحاجات يجب أن يكون لديها الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة، وتحصل على هذه الموارد من عدة مصادر

أولا: مفهوم الإيرادات العامة: هناك عدة تعريفات للإيرادات العامة، ومن بينها ما يلي:

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة والقيام بالخدمات والوظائف الملقاة على عاتقها وهي أداة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف الدولة العامة.[1]

كما يمكن تعريفها على انها مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام حيث يتطلب القيام بتغطية النفقات العامة بتدبير الموارد المالية اللازمة وتحصل الدولة على هذه الموارد أساسا من الدخل القومي في حدود المقدرة المالية القومية، أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام. ولقد تعددت أنواع الإيرادات العامة في العصر الحديث وتنوعت أساليبها واختلفت طبيعتها لأنواع الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة [2]

كما تعني الإيرادات العامة الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر وبصورة نقدية عادة، وذلك من أجل تغطية نفقاتها العامة.[3]

ومنه يمكن القول أن الإيرادات العامة هي مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي ومن أهم هذه المصادر نجد الدومين، الضرائب، الرسم، القرض العام.[4]

ثانيا: مصادر الإرادات العامة: ومن أهم مصادر الإيرادات العامة ما يلي:

أ/الجباية: تعتمد الدول في تمويل ميزانيتها العامة على نوعين من الجباية، الجباية العادية والجباية البترولية.

–**الجباية العادية:** يمكن تعريف الجباية العادية على أنها تلك الإرادات التي تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية كالضرائب و الرسوم.[5]

---

[1] جهاد سعيد خصاونة: مرجع سابق، ص21.

[2] محمد طاقة وهدى العزاوي: مرجع سابق، ص21.

[3] فليح حسن خلف: المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2008، ص 163.

[4] دغمان زبير: محاضرات في المالية العامة، السنة الثانية، علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم اقتصادية، كلية العلوم اقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعديه، 2016–2017، ص61.

[5] ساحي فاطمة: فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة(مجلة دورية محكمة: العدد 20–ديسمبر 2017)، كلية الحقوق و العلوم السياسية والاقتصادية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، ص205.

-**الجباية البترولية:** يمكن تعريف الجباية البترولية على النحو التالي إن الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة.[1]

ب/أملاك الدولة: ويطلق عليا اسم الدومين ويقصد بها كل ما تملكه الدولة سواء كانت ملكية وطنية عمومية أو ملكية وطنية خاصة، وتنقسم قانونيا إلى قسمين:[2]

***الدومين العام:** يشمل جميع الأموال التي تمتلكها الدولة(أو الأشخاص العامة الأخرى) والتي تخضع لأحكام القانون العام، وتخصص للنفع العام مثل الطرق والحدائق العامة....وعادة ما تتقاضى الدولة ثمنا مقابل استعمال الأفراد لهذه الأموال.

***الدومين الخاص:** يراد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره، والتي تدر على الدولة ايراد.[3]

وما يهمنا في هذا المجال تحديد التقسيمات المختلفة للدومين الخاص والتي عادة تأخذ (3) أشكال:

-**الدومين العقاري:** يتضمن الدومين العقاري ما تتضمنه الدولة من عقارات متعددة تمثل في الأراضي الفلاحية والغابات ويطلق عليه الدومين الفلاحي والمناجم والمحاجر، ويطلق عليه أيضا الدومين الاستخراجي وتساهم هذه الممتلكات في تحقيق الموارد المالية التي يحققها الدومين العقاري في إجماله.[4]

-**الدومين الصناعي والتجاري:** ويضم مختلف المشروعات والشركات العامة للدولة ذات الطابع التجاري أو الصناعي.

-**الدومين المالي:** ويقصد به محفظة الدولة من الأدوات المالية كالأسهم والسندات المملوكة للدولة.[5]

ج/الضريبة: تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر ومحدد، وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة.

وبالتأمل في هذا التعريف نجده يقوم على عدة أركان هي:

-الطابع النقدي للضريبة؛

-الطابع الإجباري للضريبة؛

-الطابع النهائي للضريبة؛

---

[1] عصماني مختار: دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بالجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014)، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال و التنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2013-2014، ص14.

[2] محرزي محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 119.

[3] سليمان نسرين: إصلاح الميزانية و تحديث تسيير قطاع الخدمات-دراسة حالة تسيير الخدمات الجامعية، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو كر بالقايد، تلمسان، 2011-2012، ص13.

[4] محرزي محمد عباس: مرجع نفسه، ص124.

[5] شباب سهام: تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة(1980-2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان-الجزائر2018-2019، ص 50.

-غياب المقابل المباشر؛

-تمويل الأعباء العمومية.[1]

د/ الرسوم: الرسم فريضة مالية تجنى من شخص معين مقابل خدمة خاصة ذات طابع إداري، تؤديها له الدولة أو نفع خاص يعود عليه منها، وفكرة الرسوم تقوم على الخصائص التالية: [2]

-الصفة النقدية للرسم: يجب أن يدفع الرسم في صورة نقدية؛

-صفة الإجبار للرسم: يدفع الرسم جبرا بمناسبة طلب خدمة تنفرد بها الدولة؛

-صفة المقابل للرسم: يدفع الرسم مقابل خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة؛

-طابع المنفعة: تقترن المنفعة الخاصة بمنفعة عامة للمجتمع. [3]

هـ/ القروض العامة: هي عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد أو المشروعات مع التزامها بسداد هذا المبلغ و فوائده في المستقبل دفعة واحدة أو على دفعات. إذا أهم ما يميز القرض العام هو الاختيار وضرورة السداد. [4]

والجدير بالذكر أن سعر الفائدة على القروض يجب أن يتعامل مع أسعار الفائدة السائد في السوق، علما أن طلب القروض العامة يتسبب في ارتفاع أسعار الفائدة.[5]

و/ الإتاوة: اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المالكين أو المنتفعين بالعقار مقابل المنفعة التي عادت على العقار أو المالكين أو المنتفعين بالعقار مقابل المنفعة التي عادت على العقار، أو على الأشخاص الذين استفادوا من استغلال العقارات التابعة للأملاك الوطنية.[6]

ي/ الغرامة: هو عقاب شخص بسبب مخالفة القوانين اللوائح، وبالتالي فلها طبع زجري في حين أن الضريبة مؤسسة أصلا لتمويل نفقات الدولة، إن كانت الغرامة تعتبر موردا من موارد الدولة.[7]

I. 4.2.الأثار الاقتصادية للإيرادات العامة

للإيرادات العامة أثار كبيرة على النشاط الاقتصادي في البلاد. إذ تستطيع الدولة بواسطة استخدامها لعناصر الإيرادات الرئيسية(الضرائب والقروض العامة) أن تتدخل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وسننطرق في هذا القسم الى موضوعيين أساسيين هما: الأثار الاقتصادية للضرائب والأثار الاقتصادية للقروض العامة.

---

[1] عبد المجيد قدي: دراسات في علم الضرائب ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة1،2011، ص22-26.

[2] علي زغد ود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2011، ص225

[3] طالبي صلاح الدين: محاضرات في المالية العامة، المركز الجامعي نور البشير، 2016-2017، ص26.

[4] خديجة الأعسر: اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2016، ص 199.

[5] أحمد عبد السميع علام: مرجع سابق، ص192.

[6] برحماني محفوظ: مرجع سابق، ص112.

[7] خبابة عبد الله: مرجع سابق، ص201-202.

أولا: الأثار الاقتصادية للضرائب: وتتمثل في ما يلي:

أ/أثر الضريبة على الاستهلاك و الادخار: تؤثر الضرائب بكافة أنواعها على الاستهلاك بشكل مباشر، وذلك بتخفيض كمية النقود المتوفرة في أيدي الأفراد وبشكل غير مباشر ، بإنقاص كمية السلع المعروضة للاستهلاك.

أما بخصوص أثار الضريبة على الادخار ، فهي بشكل عام، تقلل من الادخار الخاص، فهي تقلل من ادخار الطبقات الفقيرة، ومن ادخار الطبقات الغنية، لأن الإنسان لا يميل للادخار إلا بعد أن يحق مستوى معينا مناسبا من الاستهلاك يكفل له تأمين المطالب الأساسية للحياة.[1]

ب/أثر الضريبة على الإنتاج: تؤثر الضرائب على الإنتاج كما ونوعا من خلال اقتطاع جزء من دخول المنتجين، والتأثير على سلوك المستهلكين وأيضا من خلال تأثيرها على المقدرة والرغبة في العمل، وفي نفقات الإنتاج.[2]

ج/أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي: يمكن رصد دور السياسة الضريبية في التأثير على فترات الكساد وفترات الازدهار كما يلي:

– **فترات الكساد:** يقل الطلب الفعلي عن المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، وتعمل السياسة الضريبية في هذه الفترات على زيادة الطلب الفعلي بهدف الدخول الى مستوى التشغيل الكامل، ويتم ذلك عن طريق زيادة الطلب على أموال الاستهلاك(خفض الضرائب او تقرير اعفاءات، مما يعمل على زيادة القوة الشرائية لدى الافراد) وأموال الاستثمار(خفض الضرائب على أرباح بعض المشروعات ما يعمل على زيادة معدلات الارباح و رفع الكفاية الحدية لرأس المال).[3]

– **فترات الازدهار:** تتصف بزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية و لمعالجة ذلك بوسطة الضرائب، فإن الدولة تلجأ إلى رفع نسب الضرائب على الدخول، وذلك لاقتطاع أجزاء من دخول الأفراد(للحد من قوتهم الشرائية ومن الطلب على شراء السلع و الخدمات). وتحتفظ بها (كليا أو جزئيا) دون إعادة إنفاقها، وبذلك تحقق فائضا في الموازنة العامة، مما يساعد في التخفيف من الضغط على الأسعار، ومن ارتفاعها، ومن حدة التضخم بشكل عام.[4]

د/أثر الضريبة على توزيع الدخل الوطني: تستطيع الدولة أن تتدخل في إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، وفي تقليل التفاوت بين الطبقات، وذلك بواسطة استخدام الضرائب الماشرة التصاعدية على الدخول. وضرائب التركات(الإرث)، والضرائب الغير مباشرة على السلع الكمالية. حيث تؤدي جميعا الى اقتطاع أجزاء من دخول الطبقات الغنية، ومن التركات الكبيرة، وتحولها إلى الدولة، ثم تقوم الدولة، بواسطة الموازنة العامة،

[1] محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ط3، 2011، ص340–341.

[2] خالد سعد زغلول حلمي وإبراهيم الحمود: الوسيط في المالية العامة، الكويت،ط2002،2، ص384–390.

[3] خالد سعد زغلول حلمي وإبراهيم الحمود: مرجع نفسه، ص 390.

[4] محمد شاكر عصفور: مرجع نفسه، ص 339.

بإنفاق حصيلتها مجتمعة، على الإعانات والخدمات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة، وبذلك تساعد الضريبة في تحقيق أهداف اجتماعية، تتمثل في تضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وفي التقليل في حدة التفاوت في الثروات والدخول بين طبقات المجتمع وتساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي في البلاد.[1]

ثانيا: الأثار الاقتصادية للقروض العامة: للقروض العامة عدة أثار من بينها:

أ/أثر القروض على الاستهلاك والادخار: القروض الداخلية، إذا كانت تضخمية، رغم اعتبارها نوعا من الادخار الإجباري، الى انها قد تؤدي في الزمن المتوسط والطويل الى إضعاف الميل للادخار، وهي بطبيعتها تقلل من الاستهلاك. أما القروض الخارجية، إذا استخدمت لتمويل الاستثمار، قد تؤدي إلى زيادة لاحقة من الاستثمار والادخار، أما إذا استخدمت لتمويل واردات السلع الاستهلاكية، فإنها تنطوي حتما على تدهور المدخرات المحلية، و زيادة الاستهلاك.

ب/أثر القروض على توزيع الدخل الوطني: تؤدي القروض العامة إلى استفادة الفئات العليا من الدخل أكثر من الفئات الدنيا فتجنى بعض الاستفادة لأنها تدفع كمية أقل من الضرائب، بينما يستفيد بعض أفرادها بتوسع الإنفاق العام الموجه إلى بعض الأهداف الاجتماعية المترتبة على القروض.[2]

I.3.الموازنة العامة وطرق تمويلها

تعتبر الموازنة العامة المرآة التي تعكس الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في العديد من الدول لأنها تعمل كأداة لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو الأفضل، لذلك سنحاول تسليط الضوء على الموازنة العامة والإلمام بجميع جوانبها من خلال التطرق إلى مفهومها، مبادئها، مراحلها ومختلف أنواعها وسياسات تمويلها.

I.3.1.تعريف الموازنة العامة

هناك عدة تعريفات من بينها:

-التعريف الأمريكي: عرف القانون الأمريكي الموازنة بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراح الجباية المبسوطة فيها.[3]

-وقد عرف قانون المحاسبة الفرنسي لعام 1926 الموازنة العامة بأنها وثيقة تنبأ وإقرار الإرادات والنفقات السنوية للدولة أو لأنواع الخدمات التي تخضع هي الأخرى لنفس القواعد والتنظيمات.[4]

[1] محمد شاكر عصفور: مرجع سابق، 342-343.

[2] عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، جامعة الزقازيق، بالقاهرة، 2005، ص312-313.

[3] محمد طاقة وهدى العزاوي: مرجع سابق، ص168.

[4] خالد شحادة الخطيب ومحمد خالد لمهايني: المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2008، ص270.

-وفي العراق عرف المشرع الموازنة بأنها الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة يتعين في قانون الميزانية، وهي أيضا البرنامج المالي يقوم بتخمينات السنوية لإيرادات و نفقات تحويلات الصفقات العينية للحكومة.[1]

-أما عن الموازنة العامة في الجزائر فتعرف بانها وثيقة التي تقدر للسنة المدينة مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة والاستثمار ومنه نفقات التجهيز العمومية والنفقات بالرأسمال وترخص بها.[2]

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بأن الموازنة العامة للدولة ماهي إلا الأرقام التقديرية المعتمدة لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة معينة قادمة تكون عادة سنة فهي تشمل جميع النفقات العامة التي تسمح للحكومة بإنفاقها في شتى المجلات كالخدمات العامة والأمن والدفاع والعدالة والمشروعات الإنتاجية .....الخ. ومختلف الإيرادات المتوفرة لديها.

ومما سبق يتبين أن للموازنة العامة مجموعة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي:

-الموازنة العامة هي تقدير مفصل للإيرادات والنفقات العامة؛

- الموازنة العامة تكون لمدة زمنية معية(سنة)؛

- الموازنة العامة تصدر بموافقة السلطة التشريعية وإقرارها؛

- الموازنة العامة تعكس أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[3]

I.2.3.مبادئ الموازنة العامة ومراحل إعدادها وتنفيذها

يتعين على السلطة التنفيذية وهي بصدد تحضير الميزانية أن تأخذ في الحسبان المبادئ التي تقوم والتي تعطيها نوع من المصداقية وشفافية.

أولا: مبادى الموازنة العامة: تعتمد صياغة الموازنة العامة على احترام جماعة من المبادئ العامة هي:

أ/ مبدأ السنوية: هذا يعني أن جميع ما جاء في الموازنة العامة يجب أن ينفد خلال سنة واحدة. كما هو الحال في الجزائر من أول يناير حتى 21 ديسمبر، وفيما يتعلق ببداية ونهاية السنة المالية فإنه لا يشترط أن ترتبط ببداية السنة الميلادية، وإنما يتحدد ذللك بحسب مقتضيات النشاط المالي للدولة ومن هنا فإن الدولة تختلف في بداية و نهاية السنة المالية الخاصة بكل منهما.

ب/مبدأ العمومية: وهو أن تدرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات وجميع المصروفات ودون أن تتم مقاصة بين المصروفات والإيرادات وإظهار الرصيد المعبر عن زيادة المصروفات عن الإيرادات أو زيادة الإيرادات عن المصروفات.[4]

---

[1] زينب كريم الداودي: دورة الإدارة في إعداد وتنفيد الموازنة العامة، دار صفاء للنشر، عمان، ط1، 2013، ص29.

[2] القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية ج، ر ، رقم 35 لسنة 1990.

[3] خلفي عيسى: هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصادي الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص20-21-22.

[4] حياة بن اسماعيل: تطور إيرادات الموازنة العامة، استراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص08.

ج/مبدأ الوحدة: إدراج كافة عناصر الإيرادات وعناصر النفقات العامة في بيان واحد دون تشتتها في بيانات مختلفة أي اعتماد تقديرات الميزانية في وثيقة واحدة. ولمبدأ الوحدة عدة مزايا من بينها سهولة معرفة المركز المالي للدولة وكذلك سهولة الإحاطة بحسن أو سوء التصرف في الأموال العامة.[1]

د/مبدأ التوازن: معناه أن تتساوى النفقات العامة مع الإيرادات العامة لكن هذا المبدأ يعتبر من المبادئ التقليدية، إذ تلجأ بعض الدول إلى أسلوب العجز السالب في الميزانية نتيجة معطيات وطرق معينة بحيث يحظى هذا الأسلوب بالقبول في وقتنا الراهن.[2]

هـ/مبدأ عدم التخصص: يقتضي هذا المبدأ بعدم جواز موارد يعينها لمواجهة استخدامات محددة. فمبدأ عدم التخصص يقتضي بأن توجه جميع الموارد إلى جميع الاستخدامات ومن ثم لا يجوز تخصيص مورد معين، كالضريبة على السيارات على سبيل المثال، للإنفاق على إنشاء الطرق وصيانتها.[3]

ثانيا: مراحل اعداد الموازنة العامة: للموازنة العامة عدة مراحل تتمثل في:

أ/مرحلة التحضير والإعداد: تتم فيا الصياغة الأدلة للميزانية بصفة خاصة من قبل السلطة التنفيذية عن نحو ملائم للظروف الاقتصادية التي تتميز بها كل دولة.

ب/مرحلة اعتماد الموازنة: وتأتي المرحلة الثانية من دورة الموازنة فيها تتم مناقشة الموازنة التي قامة لسلطة التنفيذية باعتمادها من قبل السلطة التشريعية، ثم إصدار قانون يتبناها(قانون الموازنة).[4]

ج/مرحلة تنفيذ الموازنة: يبدأ تنفيد الموازنة من تاريخ اعتمادها من السلطة العليا ثم تبلغ كل وزارة وهيئة بموازنتها النهائية للعمل بموجبها.

د/مرحلة مراقبة التنفيذ: في نهاية السنة المالية تعد كل جهة الحساب الختامي، لذل من الضروري اعتماد لمراقبة الذكية(الإلكترونية) المركزية.

هـ/مرحلة تقويم الموازنة: تعد هذه المرحلة أخر المراحل التي تمر بها دورة حياة الموازنة العامة والغرض منها التأكد من أن تنفيد الموازنة قد تم طبقا للسياسة المرسومة. إن الاعتمادات التي سبق اعتمادها وإقرارها قد تحقق استخدامها في الأغراض التي خصصت لها قانون الموازنة وهي تسمى رقابة مالية أو تصحيحية، لذلك ينبغي اعتماد أليات مبتكرة من قبل منظومة الإنذار المبكر للموازنة العامة.[5]

---

[1] بوشيفي عائشة: المجلة الجزائرية للمالية العامة، قراءة في تقدير الإيرادات والنفقات العامة عبر قوانين المالية السنوية والتكميلية للفترة 2000–2015، العدد 1نوفمبر 2011، ص30.

[2] بوشيفي عائشة، مرجع نفسه، ص30.

[3] نور محمد لمين: دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، رسالة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بالقايد تسلمان، 2011– 201...،ص54.

[4] ساجي فطيمة: الشفافية لتسيير المالية العامة، رسالة ماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2010–2011، ص15.

[5] عدنان الحسين الخياط وأخرون: اقتصاديات الوازنة العامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016، ص41.

I.3.3.أنواع الموازنة العامة(الاتجاهات التقليدية والحديثة)

مرت الموازنة العامة أثناء تطورها بعدة مراحل، ومن أهمها:

أ/ الموازنة التقليدية(أو موازنة البنود): تسمى كذلك بالموازنة النقدية وهي أول أنواع الموازنات استعمالا، و هي المرحلة الأولى من المراحل الرئيسية التي مر بها تطور الموازنة وكان الغرض الرئيسي لها هو فرض رقابة مركزية على الإنفاق العام، ومحاولة التغلب على عيوب الإدارة الحكومية ومنع الاختلاسات المالية والصرف بدون وجه حق.[1]

ب/ موازنة الأداء(أو موازنة البرامج و الأداء): تمثل المرحلة الثانية في تطور الموازنة العامة في أمريكا ترتكز على الوحدات والأنشطة التي تقوم بها الوحدات الإدارية وليس على وسائل تنفيد الاعمال أو الأنشطة كما هو الحال في الموازنة التقليدية.

وكذلك فإن موازنة البرامج ترتكز على الربط والتنسيق بين البرامج في الوحدات الحكومية وبين الأهداف العامة للدولة وخاصة في الدول التي تأخذ بمفهوم الاقتصاد المخطط أو الموجه ويتم ذلك بتقسيم الموازنة العامة للدولة إلى موازنات فرعية على مستوى الوزارات أو الهيئات ثم إلى برامج رئيسية وفرعية على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر حجما التي قد تكلف بتنفيذ برنامج أو جزء من برنامج، وفي النهاية يتم تقسيم البرامج إلى مجموعة من الأنشطة التي تترجم إلى وحدات الأداء. [2]

ج/ موازنة البرامج(أو موازنة التخطيط و البرمجة):

تمثل المرحلة الثالثة في تطوير الموازنة العامة وترتكز على عنصر التخطيط وعلى ضرورة الربط بين التخطيط والموازنة العامة، وتهدف إلى توفير المعلومات الضرورية لمتخذي القرارات، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، والتي تسعى إلى استخدام الإمكانات المالية المتاحة، بكفاءة وفعالية، لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات المواطنين.[3]

د/ الموازنة الصفرية: يقوم هذا الأسلوب على أنه عند وضع تقديرات لأي بند من بنود النفقات يجب أن نبدأ من نقطة الصفر، أي لا ينظر إلى تقديرات العام السابق، أو حجم النشاط السباق أو حتى إذا كان هذا البند موجود في السابق ولا طريقة الأداء في السابق، بل توضع تقديرات وفق الظروف المتوقعة وليس مجرد التغيير في التكاليف من عام إلى أخر كما هو الحال في الأساليب التقليدية للموازنة. ولا يعني هذا الأساس أنه عند إعداد الموازنة نبدأ من الصفر، إنما يقصد أن كل عمل إداري منظم يتطلب التخطيط الدقيق، وذلك يتطلب إعادة النظر سنويا في البرامج والمشروعات التي كانت تنفذ، لاستبعاد أو إضافة أي منها للعام الجديد.[4]

---

[1] توبين علي: عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق(مجلة الاقتصاد الجديد، العدد13، 2015) ، ص170.

[2] أشرف صالح: إدارة المال العام، ملتقى إدارة المال العام، التخصيص والاستخدام، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2008، ص227.

[3] محمد شاكر عصفور: مرجع سابق، ص194-195.

[4] سليمان نسرين: مرجع سابق، ص16.

I.4.3.طرق تمويل الموازنة العامة

عرفنا أن الموازنة العامة تتكون من جانبين أحدهما النفقات العامة والأخر الإيرادات العامة ومن هنا يمكن القول أن:

رصيد الموازنة العامة هو مقابلة طرفي الموازنة(نفقات عامة و إيرادات عامة) حيث تكون الموازنة العامة في حالة عجز عندما تزيد نفقات الحكومة عن إيراداتها، ويحدث فائض الموازنة عندما تزيد إيرادات الحكومة عن نفقاتها، وتكون الموازنة متوازنة عندما تتساوى النفقات مع الإيرادات.[1]

وسنتطرق إلى عجز الموازنة والفائض كما يلي:

أولا.عجز الموازنة

إن عجز الموازنة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وسنتطرق الى عجز الموازنة وطرق تمويلها كما يلي:

-**عجز الموازنة العامة للدولة:** هو تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات. أو هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات، أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة.[2] ويتم تمويل العجز من خلال أساليب هي الإصدار النقدي الجديد والتمويل بالدين.

أ/الإصدار النقدي الجديد: يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية، فهذه السياسة التي تعد تمويلا بالعجز أو تمويلا تضخميا هي زيادة تستهدف بها الدولة تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي، لأنه يترتب على إصدار النقود الجديدة غير المغطاة ارتفاعا في الأسعار هذه الضغوط تفاوت قوتها على حسب مرونة الجهاز الإنتاجي، ونظرا لما لهذه الطريقة من آثار سلبية على الاقتصاد فإن الدول نادرا ما تلجأ إليها في عملية تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وتستند في القيام بالإصدار النقدي الجديد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه وتقوم بتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها وتحديد كمي الإصدار.[3]

---

[1] سيهام شباب:(مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على توازن الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة2016-1980) العدد02 جانفي 2020، ص435.

[2] كزيز نسرين ومرغاد لخضر:(مجلة العلوم الإنسانية، آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر-دراسة تحليلية 2017/2000-) العدد47جوان 2017، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص50.

[3] لحسن دردوري: سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر- تونس، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2013-2014، ص150.

ب/التمويل بالدين: وهو عبارة عن استخدام أموال مقترضة (اقتراض حكومي) لتمويل العجز، وأولئك اللذين يقرضون الأموال للحكومة لغرض تمويل العجز عادة ما يقومون بذلك بمحض إرادتهم مع التزام الحكومة برد المبالغ المقترضة مع الفائدة في تاريخ محدد، وقد تكون هذه الديون داخلية أو خارجية.

-**التمويل المحلي:** يكون عن طريق إصدار سندات حكومية و بيعها للقطاع الخاص، مقابل حصول الحكومة على السيولة التي تستخدمها في تغطية العجز، وهذا النوع من التمويل ليس له آثار تضخمية وذلك لأن بيع هذه السندات يؤدي إلى تحويل جزء من الدخل الى القطاع الخاص بقدر ما لمشتريات هذا القطاع من تلك السندات، حتى لو قامت الدولة بإنفاق قيمة هذه السندات فإن الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني لن يرتفع بل يقابلها انخفاض في الطلب الكلي من قبل القطاع الخاص مما يعني عدم حدوث ارتفاع في الأسعار.

وتتوقف فعالية هذه الوسيلة على توافر الأسواق المالية المتطورة، وعلى تحقق أسعار فائدة مرتفعة تزيد على معدلات تضخم السائدة، بالإضافة إلى ثقة القطاع الخاص والأفراد في هذه السندات الحكومية إلا أنه أن أغلب هذه الشروط غير متوفرة في الدول النامية ومنها الجزائر.[1]

-**التمويل الخارجي:** تقوم الحكومة التي تعاني من عجز في موازنتها العامة بالاقتراض من الهيئات و مؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الولي، البنك الدولي، وتكون هذه المصادر ثنائية أو جماعية وقد تكون تجارية، أو بأسعار فائدة منخفضة، وفترة سماح أطول وهاته الشروط تعتبر عاملا مهما في استخدام الدول النامية لهذا الأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وقد يأخذ التمويل شكل منحى معونة.[2]

ثانيا: فائض الموازنة العامة: إن فائض في الموازنة العامة يعني عجز جزء من الدخل القومي عن مجرى الطلب الكلي وذلك له أثر انكماشي تضطر اليه الدول لسداد مديونيتها مثلما التزمت. وبما أن الإيرادات العامة الجانب الأخر من موازنة الحكومة واللازمة لتمويل الإنفاق العام لإشباع حاجات المجتمع المتعددة.

فإن توافر الإيرادات وتأثيرها في إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة يعتمد على نسبة تلك الإيرادات العامة إلى حجم الإنفاق العام، فنادرا ما نجد دولة تتمتع بفائض في الإيرادات العامة وذلك لكبر حجم الإنفاق الحكومي في معظم دول العالم بسبب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي هذا فضلا عن عدم جدوى الفائض في الموازنة العامة إذ أن تأثيره في النشاط الاقتصادي كتأثير الاكتناز(سيمنعها من الدخول في دورة الدخل).[3]

---

[1] دنان راضية: عجز الموازنة في الجزائر(أسباب و حلول)، مجلة، العدد2، الجزائر، 2003، ص155.

[2] كزيز نسرين وحميدة مختار: آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر(مجلة الحقوق و العلوم إنسانية، العدد الإقتصادي35(01))، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص232.

[3] الكردي هيمن ياسين علي: دور المحاسبة في تحديد الفائض والعجز لقرار تخصيص الأموال للموازنة العامة في ظل نظام تخطيط موارد الدولة(GRP)-دراسة حالة ميدانية في وزارة المالية والاقتصاد في إقليم كوردستان-العراق، رسالة ماجيستير، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية،2016، ص86.

2.I.الدراسات السابقة

سوف نتطرق لبعض الدراسات السابقة التي تطرقت إلى مواضيع تقترب من موضوع دراساتنا أو درست أحد متغيرات بحثنا.

1.2.I. عرض الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة التي كانت لنا معبر لدراستنا ما يلي:

-أولا: دراسة أحمد عبد البار، صلاح الدين شريط، 2017، تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر

تناولت هذه الدراسة إشكالية أساسية تتمثل في تحديد بنية و هيكل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 ؟ وقد هدفت هذه إلى التعرف والتعرض إلى مفاهيم الموازنة العامة والعجز الموازني أنواع عجز الموازنة العامة للدولة والتعرف على بنية الموازنة العامة في الجزائر وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

-الموازنة العامة هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة.

-تزايد قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2009-2016 يرجع إلى زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة

-يعتبر عجز الموازنة العامة في الجزائر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى مشاكل اقتصادية أخرى مثل ارتفاع التضخم والبطالة وانخفاض نسب النمو الاقتصادي فهذا المؤشر يؤثر على أداء المؤشرات الاقتصادية العلية.

- إن السبب في بروز العجز في الموازنة العامة للدولة في الجزائر يرجع إلى التقلبات التي حصلت في أسعار البترول، وهذا ما أثبتته نتائج الدراسة فعند ارتفاع أسعار البترول يزداد معدل النمو وبالتالي يتقلص العجز والعكس صحيح

-ثانيا: قرود علي- كزوز نسرين: أليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي و التمويل الغير التقليدي حالة الجزائر 2007-2017 جامعة البويرة الجزائر، كلية العلوم اقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.

-تناولت هذه الدراسة إشكالية أساسية تتمثل في ماهية الأليات المعتمدة في سد عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة 2007-2017؟

-وتهدف هاته الدراسة الى إبراز مفهوم الموازنة العامة للدولة ومبادئها وكذا إبراز مختلف مراحل الموازنة العامة وتوضيح مفهوم عجز الموازنة للدولة من خلال التطرق الى تعريف العجز الموازني أنواعه اسبابه وطرق تمويله، وإبراز أهم الأليات التي اعتمدتها الجزائر في تمويل و علاج عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج:

-الموازنة هي عبارة عن توقع و إجازة لنفقات الدولة العامة في فترة زمنية مقبلة

-عجز الموازنة العامة هو عبارة عن العجز السالب بين الإيرادات العامة و النفقات العامة كنتيجة لزيادة حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة

-إن الدور المتزايد لقطاع النفط داخل الاقتصاد الجزائري جعلها تعتمد بصفة كبيرة على ايرادات الجباية النفطية لذا فإن أي تقلب في أسعار النفط من شأنه التأثير على توازن الميزانية.

-ساهمة موجودات صندوق ضبط الإيرادات في تغطية العجز الموازني طول فترة الدراسة غير أن هذه التغطية فعالة على المدى القصير او المتوسط نظرا لارتباطها بمصدر ناضب.

-استخدمت الدولة صندوق ضبط الايرادات كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة غير ان هذا الاعتماد المتواصل والمتزايد على موارد صندوق ضبط الايرادات ادى الى تأكل موارد الصندوق ونضوبها.

-ثالثا: دراسة جبلي فاطمة الزهراء، لعريط حسني، دراسة تحليلية لبدائل تمويل عجز الموازنة العامة الجزائر في الفترة 2014-2018 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، السنة الجامعية 2018-2019.

-تناولت هذه الدراسة إشكالية أساسية تتمثل في كيف تم تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر في الفترة 2014-2018؟

تهدف هذه الدراسة الى تحديد معالم تمويل عجز الموازنة في الجزائر ووضع خارطة لكل بديل من البدائل من حيث مساهمته في سد هذا العجز كما تهدف إلى البحث والتحليل في مدى نجاعة كل بديل من البدائل في تقليص عجز الموازنة العامة في الجزائر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها

-الاقتصاد الذي يكون مبني على مورد وحيد لتمويله يعتبر اقتصاد هش و قابل للانهيار في أي لحظة .

-تعتبر الموازنة العامة للدولة أهم أدوات السياسة المالية فهيا ترجمة للبرنامج المالي لخطة الدولة و أهدافها لتحقيق التنمية الاقتصادية .

-إن النفقات العامة تقسم حسب التشريع الجزائري غلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

-تعتبر الإيرادات البترولية أهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة في الجزائر باعتبار أن قطاع المحروقات هو الثروة الحقيقية للبلاد.

-لتمويل العجز في الموازنة العامة لابد من بدائل تمويل لتغطيته وفي الجزائر فإن البدائل المعتمدة في تمويل العجز بالموازنة كانت من أهمها صندوق ضبط الإيرادات والقرض السندي ، توزيعات بنك الجزائر بالإضافة إلى طبع النقود.

– يعرف عجز الموازنة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة و هو ظاهرة لها أثار متعددة تتحدد طبقا لطريقة تمويله.

-تعتمد الجزائر في تمويل عجز الموازنة العامة على الفوائض المالية التي حققتها الإيرادات النفطية لكن ومع استمرار العجز وتقلص موارد صندوق ضبط الإيرادات لجأت إلى مصادر أخرى كبدائل لتمويل العجز في الموازنة العامة إضافة إلى توزيعات بنك الجزائر الذي ساهم في تغطية هذا الأخير بشكل مستمر.

2.2.I: بيان الاستفادة من الدراسات السابقة:

بعد أن تم استعراض أهداف ونتائج كل دراسة على حدة سنقوم ببيان الاستفادة من هذه الدراسات حسب ما فهمنا:

–بالنسبة لدراسة أحمد عبد البار وصلاح الدين شريط حول تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر والتي أبرز من خلالها تبويب النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر وهذا ما ساعدنا في موضوع دراستنا، كما تطرق إلى بعض المفاهيم حول العجز بالموازنة العامة للدولة، ولا ننسى استيعاب الجزء النظري للموازنة العامة، وتطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2016 من جهة أخرى .

–أما في ما يتعلق بدراسة قرود علي و كزوز نسرين حول آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والغير تقليدي، أفادتنا هذه الدراسة في التوضيح الجيد لمفهوم الموازنة(لغة، اصطلاحا) مراحلها ومبادئها، بالإضافة الى مفهوم العجز المالي للموازنة وطرق تمويله (التمويل التقليدي، التمويل الغير تقليدي) ، كما أوضحت لنا هذه الدراسة أليات علاج العجز في الموازنة العامة في الجزائر كصندوق ضبط الإيرادات، ترشيد الإنفاق الحكومي، تخفيض العملة ....الخ

–أما فيما يخص دراسة جبلي فاطمة و لعريط حسنى أفادتنا هذه الدراسة في الاطلاع أكثر على الموازنة العامة، الإيرادات العامة ومصادرها والمتمثلة في الجباية واملاك الدولة، الضريبة، الرسوم، القروض العامة، الغرامات والإتاوات بالضافة إلى تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات تسيير ونفقات التجهيز الأمر الذي ساعدنا في الاستيعاب الجيد للمفاهيم الأساسية في موضوع دراستنا، كما تطرقت هذه الدراسة إلى طرق تمويل العجز بالموازنة في الجزائر والتي من ضمنها توزيعات بنك الجزائر، هذه الأخيرة سلطت الضوء على عنصر مهم جدا في موضوعنا مما أعاننا على أخذ لمحة جيدة عن هذه التوزيعات وتوظيفها بما يخدم موضوع بحثنا.

3.2.I. محل دراستنا من الدراسات السابقة

يمكن القول أن الدراسة الحالية تميزت عن الدراسات السابقة في كونها سلطت الضوء على قسم مهم في الموازنة العامة وهي الإيرادات الإستثنائية التي تندرج ضمنها توزيعات بنك الجزائر، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا هاما في تقليص عجز الموازنة العامة في الفترة الأخيرة من الدراسة، كما تناولت هذه الدراسة العلاقة التي تربط توزيعات بنك الجزائر بالموازنة العامة، في حين أن دراسات أخرى تناولت موضوع الموازنة العامة والعجز

الموازي في الجزائر بصفة خاصة ،وأخرى ركزت على إبراز أهم الآليات التي اعتمدتها الجزائر في تمويل و علاج عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة.

خلاصة

خلصنا مما سبق أن الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي. كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة، وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها حيث تتشابه بنيتها في العديد من البلدان لكنها تختلف من حيث تبويبها، فلكل دولة ميكانزمات لاستقطاب الإيرادات وتوجيه النفقات الخاصة بها حيث تعمل الدولة على ايجاد توازن بين النفقات والإيرادات العامة.

لكن المحافظة على هذا التوازن أمر ليس سهل، حيث وبالنظر إلى ما أشرنا اليه حول الموازنة العامة في الجزائر، وفي ظل تقلبات أسعار النفط التي تعتبر أهم مورد للعملة الصعبة من جهة و للخزينة العمومية من جهة أخرى.

وبما أن الأزمات النفطية لها أثر كبير على الاقتصاد الوطني الشي الذي خلف انعكاس على الموازنة العامة. سنحاول في ما يأتي دراسة تطورات الموازنة العامة من 2000-2019 وسنخصص فيها كيف يتم تغطية عجز الموازنة العامة عن طريق توزيعات بنك الجزائر.

تحليل العلاقة بين توزيعات بنك الجزائر ورصيد الموازنة العامة

تمهيد:

تعد الإيرادات الاستثنائية أحد أقسام إيرادات الموازنة العامة، ومن خلال الأقسام الفرعية لهذا الصنف نجد توزيعات بنك الجزائر، توزيعات سوناطراك، وأخرى.

وتعبر توزيعات بنك الجزائر عن مجموع الأرباح السنوية التي يحققها البنك المركزي وقرر مجلس الإدارة توزيعها على المساهمين باعتبار بنك الجزائر هو بنك الدولة، ويعبر عن السلطة النقدية الأولى في البلاد، وكذا الوصي الأول على عمليات التجارة الخارجية، فإن هذا الجزء سيزول أليا إلى حساب الدولة ممثلا في الخزينة العمومية في جانب الإيرادات، ومن خلال ما سبق سنحاول إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع التطبيقي باستخدام الأسلوب التحليلي للإحصائيات والمعطيات وفقا لما تطلبه حثيات الدراسة، وذلك من خلال التطرق إلى مجموعة من الأدوات و الإجراءات التي تساعدنا في توضيح الدراسة وتطبيقها هذا من جهة، ومناقشة وعرض النتائج من جهة أخرى، وذلك لمعرفة العلاقة بين عجز الموازنة وتوزيعات بنك الجزائر وسنتطرق فيما يلي إلى:

- الطريقة الأدوات؛
- مناقشة و تحليل النتائج؛
- مناقشة الفرضيات.

1.II. الطريقة والأدوات.

تعتمد عملية البحث العلمي في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة على مجموعة من الطرق والأدوات ويتم معالجة هذه المعلومات والبيانات بأساليب إحصائية والاعتماد على مناهج معينة لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة و سنتطرق فيما يلي إلى نموذج الدراسة، والأدوات المستخدمة، والمعالجات الإحصائية والمناهج المعتمد عليها.

1.1.II. التعريف بمتغيرات الدراسة

-**تعريف عجز الموازنة:** يعرف عجز الموازنة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أو هو تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة.

-**توزيعات بنك الجزائر:** هي الأرباح السنوية التي يحققها البنك المركزي والموجهة لتمويل الخزينة العمومية.

2.1.II: نموذج الدراسة:

الشكل(02): نموذج الدراسة الوحدة بالمليون دج

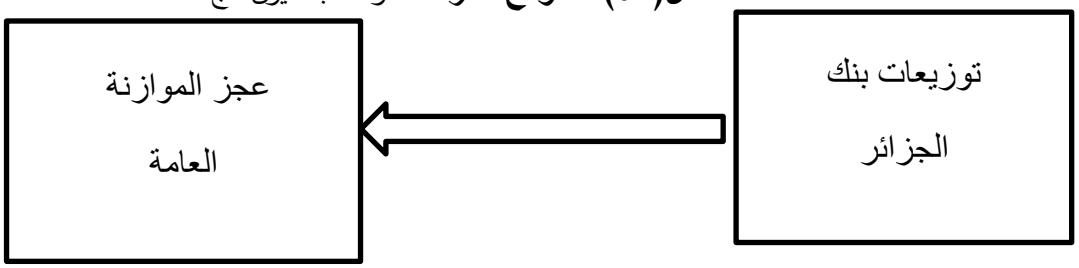

3.1.II. الأدوات المستخدمة

إن عملية عرض النتائج ومناقشتها تتطلب استخدام أدوات وطرق مختلفة لتسهيل حل إشكالية الدراسة لدى سنحاول في هذا الجزء عرض مختلف الطرق المستعملة:

أ-إحصائيات متعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة: تم التطرق إلى هذه الإحصائيات لتبيان عملية كل عنصر على حدى طيلة فترة الدراسة وقد تم استخراج هذه الإحصائيات من تقارير وزارة المالية.

ب-إحصائيات توزيعات بنك الجزائر: وهي الارباح التي يحققها البنك المركزي سنويا وقد تم التطرق إلى تطورها خلال فترة الدراسة من خلال الاستعانة بالتقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات2000 لغاية 2018 ضمن جدول وضعية عمليات الخزينة العمومية، أما سنة 2019 فقد تم الاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة المالية ضمن مديرية التوقعات ورسم السياسات في احصاءات معنية بالمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الجزائري.

4.1.II.منهج الدراسة

تعتمد منهجية الدراسة على منهج الوصف التحليلي لدراسة وتحليل مشكلة موضوع الدراسة حيث تم استخدام العديد من المصادر في جمع البيانات من خلال الكتب والمذكرات والأطروحات والمراجع العربية والأبحاث والدراسات السابقة في الجانب النظري والمجلات والتقارير المالية الصادرة عن الجهات الرسمية في الجانب التطبيقي، حيث قمنا بتحليل الموازنة العامة في الجزائر وتوزيعات بنك الجزائر في تمويلها طيلة فترة

الدراسة، وتعتمد عملية الوصف هذه على استخدام الجداول والنسب المئوية واستخدام الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية.

II.1.5.حدود الدراسة.

اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية 2000-2019 من خلال التطرق إلى دراسة أثر توزيعات بنك الجزائر ومدى مساهمتها في تغطية العجز الموازي في الجزائر.

II.2. تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات

إن الاختلالات الهيكلية التي تحدث في الموازنة العامة في الجزائر نتيجة تبعيتها المفرطة لقطاع المحروقات، الذي يهيمن على الإيرادات العامة مما يجعلها عرضة للصدمات وأزمات دورية بالنظر للتقلبات المستمرة في أسعار المحروقات، ومن هذ المنطلق حرصت الحكومة على إيجاد بدائل تمويل العجز والتي من ضمنها توزيعات بنك الجزائر، والتي سنقوم بتحليلها لمعرفة مدى مساهمة هذه التوزيعات في تمويل عجز الموازنة.

II.1.2. تحليل النتائج المتعلقة بالموازنة العامة

نسعى في هذا الجزء للقيام بدراسة تحليلية للموازنة العامة في الجزائر بجانبيها من نفقات عامة وإيرادات عامة.

أولا: تحليل النتائج المتعلقة بالنفقات العامة في الجزائر

إن المتتبع لتطور النفقات العامة بحسب طبيعتها سيمكنه من معرفة توجيهات الدولة في كيفية تخصيص وتوزيع نفقاتها بين التسيير والتجهيز واستخلاص أسباب ذلك، ويمكن توضيح تطور الإنفاق العام في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول(01): تطور حصيلة النفقات العامة في الجزائر(2000-2019)الوحدة بالمليون دج

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	التسيير/النفقات العامة %	التجهيز/النفقات العامة %
2000	1178122	856193	321929	72,67%	27,33%
2001	1321028	963633	357395	72,95%	27,05%
2002	1550646	1097716	452930	70,79%	29,21%
2003	1690175	1122761	567414	66,43%	33,57%
2004	1891769	1251055	640714	66,13%	33,87%
2005	2052037	1245132	806905	60,68%	39,32%
2006	2453014	1437870	1015144	58,62%	41,38%
2007	3108569	1673931	1434638	53,85%	46,15%
2008	4191051	2217775	1973276	52,92%	47,08%
2009	4246334	2300023	1946311	54,16%	45,84%
2010	4466940	2659078	1807862	59,53%	40,47%
2011	5853569	3879206	1974363	66,27%	33,73%
2012	7058173	4782634	2275539	67,76%	32,24%
2013	6024131	4131536	1892595	68,58%	31,42%
2014	6995769	4494327	2501442	64,24%	35,76%
2015	7656331	4617009	3039322	60,30%	39,70%
2016	7297494	4585564	2711930	62,84%	37,16%
2017	7282630	4677182	2605448	64,22%	35,78%
2018	7726291	4648286	3078005	60,16%	39,84%
2019	7715424	4963136,4	2752287,6	64,33%	35,67%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية خلال السنوات الموضحة.

يتضح من الجدول أعلاه أن النفقات العامة عرفت ارتفاع بحوالي 6 مرات من سنة 2000 إلى سنة 2019 حيث انتقلت من حوالي 1178122 مليون دينار سنة 2000إلى 7715424 مليون دينار سنة 2019 مع تسجيل تذبذبات في نسب نموها من سنة إلى أخرى، إن أهم ما يميز سياسة الإنفاق الحكومي في الفترة الممتدة بين سنة 2000 –2007 هو الارتفاع الكبير في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير فبعدما كانت نسبتها سنة 2000تقدر ب27.33% وصلت إلى 47.08% سنة 2008وهذه الزيادة مرادها إلى تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، ودعم النمو الاقتصادي بين سنتي2001–2009 (الطريق البار مطار هواري بومدين، ميترو الجزائر...الخ). أما سبب ارتفاع نفقات التسيير خلال السنوات 2012–2013 حيث بلغت 413536 مليون دينار سنة 2013 فيعود إلى مسألة صرف مخلفات مراجعة الأجور واعتماد القوانين الأساسية للوظيف العمومي، وعند التمعن في معطيات الجدول نستخلص بأن معدل نفقات التسيير مقارنة بالحجم الكلي للموازنة كان أكبر حيث استحوذ على حصة الأسد مقارنة بنفقات التجهيز ففي سنة 2015 قدرت النفقات العامة ب 4617009 مليون دج حيث كانت الحصة الأكبر من هذه النفقات لنفقات التسيير والتي قدرت ب 765331 مليون دج في حين بلغت نفقات التجهيز 3039322مليون دج مقابل 6995769مليون دج سنة 2014 أي بارتفاع قدره 660562 مليون دج أي ما يعادل 9.40 % منها 1.74% بالنسبة لنفقات التسيير و7.65% بالنسبة لنفقات التجهيز حيث تسببت نفقات رأس المال بنسبة كبيرة في هذا الارتفاع، بالإضافة الى التنافس الاقتصادي الدولي، ويكون ذلك من ناحيتين: الاولى تتمثل في منح الإعانات الاقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير و الصمود أمام المنافسة في السوق الخارجية، و الثانية منح إعانات إنتاج للمشاريع الوطنية لتمكينها من الصمود أمام المنافسة الأجنبية في السوق المحلية لكن بعد الارتفاع الذي شهدته النفقات العامة 2014–2015 عرفت انخفاض بقيمة 358837 مليون دج بما يعادل 4.68% لتصبح سنة 2016 7297494 مليون دج، وقد استمر هذا الانخفاض في سنة 2017 لتبلغ قيمتها 7282630 مليون دج، بعد ذلك أخذت بالارتفاع التدريجي لتبلغ 77715424 مليون دج سنة 2019.

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره من خلال الشكل الموالي:

الشكل(03):تطور النفقات العامة في الجزائر(2000–2019)الوحدة المليون دج

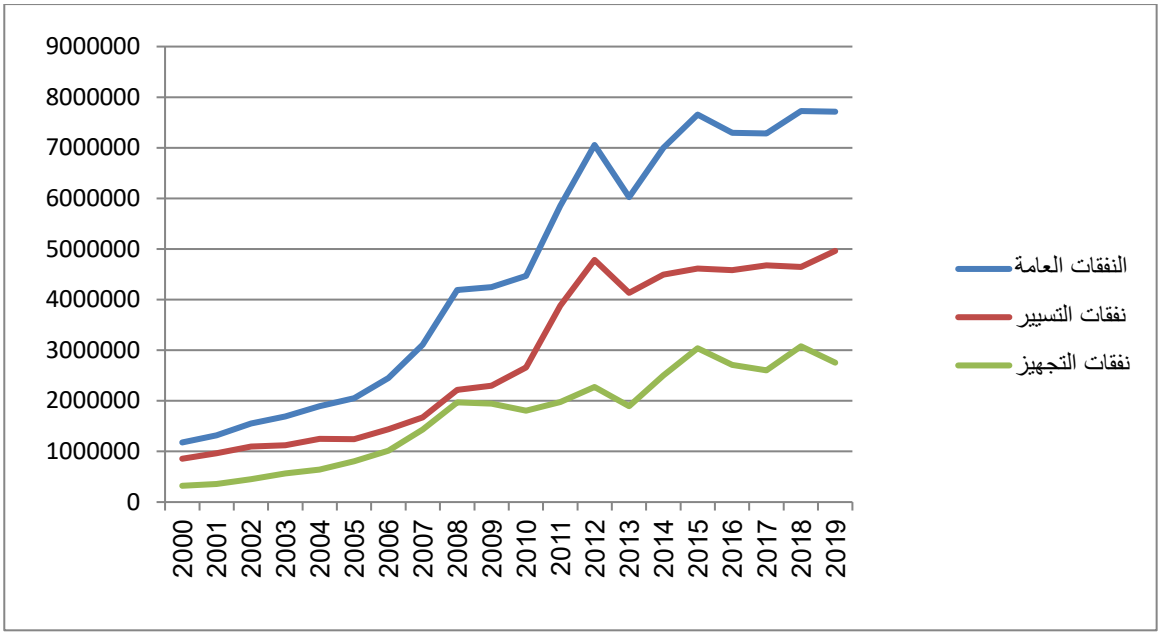

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية خلال السنوات الموضحة.

يتضح من الشكل أعلاه تنامي النفقات العامة بشكل لافت منذ بداية الألفية مع تواصل هيمنة نفقات التسيير على هيكلها، حيث تراوحت نفقات التسيير ما بين 52% إلى 72% من النفقات الكلية وذلك راجع أساسا إلى ارتفاع كتلة الرواتب والتعويضات لعمال الإدارات، في حين تراوحت نفقات التجهيز ما بين 27% و47% وهذه الزيادة، و إجمالا يمكن القول أن نفقات التسيير تكون أكبر من نفقات التجهيز ويرجع 90% من هذا الانخفاض في النفقات العامة إلى نفقات رأس المال حيث اتبعت الحكومة سياسة ترشيد الانفاق العام إضافة الى تجميد عدة مشاريع من أجل تخفيف العجز في الموازنة العامة، وبناء على ذلك نقبل فرضية الدراسة الأولى والتي مفادها هناك منحى تصاعدي للنفقات العامة على امتداد الفترة 2000-2019.

ثانيا: تحليل النتائج المتعلقة بالإيرادات العامة في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية ، حيث تعتمد عليها في سياستها الانفاقية وتنفيد مخططاتها التنموية التي ترمي إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية معينة وتتصف الإيرادات العامة في الجزائر باعتمادها بشكل كبير على العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات أو ما يطلق عليه بالجباية البترولية، هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل رئيسي على تطورات أسعار البترول في السوق العالمية والتي تتسم بعدم الاستقرار، والجدول الموالي يوضح تطورات الإيرادات العامة في الجزائر من 2000-2019.

الجدول(2): تطور حصيلة الإيرادات العامة في الجزائر(2000-2019) الوحدة مليون دج

السنوات	الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية إلى المجموع	الموارد العادية	نسبة الموارد العادية الى المجموع	الإيرادات العامة
2000	720000	64,00%	404924	36,00%	1124924
2001	840600	60,49%	549137	39,51%	1389737
2002	916400	58,12%	660284	41,88%	1576684
2003	836060	54,80%	689491	45,20%	1525551
2004	862200	53,67%	744197	46,33%	1606397
2005	899000	52,45%	814992	47,55%	1713992
2006	916000	49,73%	925925	50,27%	1841925
2007	973000	49,92%	976050	50,08%	1949050
2008	1715400	59,10%	1187048	40,90%	2902448
2009	1927000	58,83%	1348362	41,17%	3275362
2010	1501700	48,84%	1572944	51,16%	3074644
2011	1529400	43,82%	1960410	56,18%	3489810
2012	1519040	39,93%	2284990	60,07%	3804030
2013	1615900	41,48%	2279415	58,52%	3895315
2014	1577730	40,17%	2350018	59,83%	3927748
2015	1722940	37,85%	2829602	62,15%	4552542
2016	1682550	33,57%	3329031	66,43%	5011581
2017	2126987	35,17%	3920898	64,83%	6047885
2018	2349694	37,21%	3964265	62,79%	6313959
2019	2623456,8	39,50%	4017462	60,50%	6640918,8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية خلال السنوات الموضحة.

من خلال تطور حصيلة الإيرادات العامة للدولة بما فيها الجباية البترولية والموارد العادية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019 . يتبين لنا ان حصة الجباية البترولية في مجمل الإيرادات الكلية أخذت النصاب الأكبر في السنوات الأولى من 2000 الى 2009 باستثناء سنتي 2006و 2007، أين شهدت الجباية البترولية انخفاض في المساهمة وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول، بينما خلال سنوات 2008إلى2009 عادة من جديد للارتفاع.

والملاحظ من جهة أنه في سنوات 2010 إلى 2019. عرفت حصص الموارد العادية في مجمل الإيرادات الكلية ارتفاعا مقارنة بالجباية البترولية أي أخذت النصاب الأكبر. و تجدر الإشارة إلى أن الموارد العادية تتكون من الإيرادات الضريبية والمتمثلة في الضرائب والرسوم والحقوق الجمركية والإيرادات الغير ضريبية المتمثلة في مداخيل الأملاك الوطنية. بالإضافة إلى إيرادات أخرى كالقروض وطبع النقود.

ولتوضيح الاتجاه العام للإيرادات العامة نقترح الشكل الآتي:

الشكل(4):تطور الإيرادات العامة في الجزائر(2000-2019)الوحدة بالمليون دج

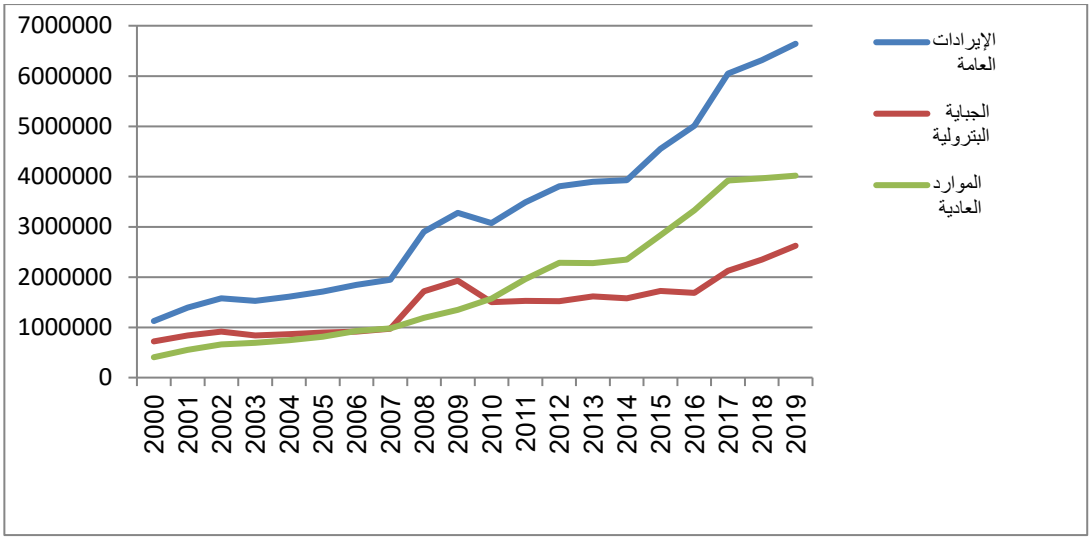

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع وزارة المالية خلال السنوات الموضحة

– ففي سنة 2000 بلغت قيمة الموارد العادية 404924 مليون دج أي ما يعادل 36% من إجمالي الإيرادات العامة، في حين بلغت قيمة الجباية البترولية 720000 مليون دج أي ما يعادل64%من إجمالي الإيرادات العامة، وهي نسبة كبيرة مقارنة بالموارد العادية، وقد توجهت هذه القيم نحو الارتفاع بالنسبة للموارد العادية والجباية البترولية ، حيث استمر هذا الارتفاع بالنسبة للموارد العادية فبلغت قيمتها سنة 2010 ،1572944 مليون دج أي يعادل 51.16% ، بينما الجباية البترولية انخفضت قيمتها لتصبح 1501700مليون دج أي ما يعادل 48.84%، وذلك عائد إلى الأزمة المالية التي شهدها العالم مما كان له الأثر الواضح على الجباية البترولية وعلى الإيرادات الكلية بصفة عامة، إلا أن صندوق ضبط الإيرادات لعب دورا هاما في تجاوز الأثار السلبية لهذا الانخفاض في أسعار البترول باستغلال الفوائض المالية المحققة قبل سنة 2008.

– وقد استمرت الموارد العادية في الارتفاع في الفترة من 2011 الى غاية 2016 مع تسجيل انخفاض طفيف في سنة2013 قدر ب 5575 حيث بلغت قيمتها 2279415 مليون دج أي ما يعادل 58.52%، في حين بلغت قيمتها في سنة 2016، 3329031 مليون دج أي ما يعادل 66.4% ، أما الجباية البترولية فقد شهدت تذبذبات خلال هاته الفترة ، حيث انخفضت في سنة 2012 الى1519040 مليون دج أي ما يعادل39.93%، لتشهد بعد ذلك تحسن في 2013 فترتفع قيمتها الى 1615900 مليون دج أي ما يعادل 41.48%، بعد ذلك رجعت للانخفاض لتصل الى 1577730 مليون دج أي ما يعادل 40.17% سنة 2014، وذلك بسبب تراجع أسعار البترول في الاسواق الدولية، ثم ارتفعت من جديد في سنة 2015 لتبلغ قيمتها 1722940 مليون دج أي ما يعادل 37.85%، لتشهد بعد ذلك انخفاضا حادا في سنة 2016 لتبلغ قيمته 1682550 مليون دج أي ما يعادل 33.57% وهي أقل نسبة سجلتها الجباية البترولية وهذا راجع لانهيار أسعار البترول ، حيث بلغ متوسط سعر النفط 45 دولار للبرميل ما وضع الجزائر في أزمة مالية.

– وفي سنتي 2017و2018، عرفت نسبة نمو مستقرة، ويرجع السبب إلى استقرار أسعار النفط عند مستويات 60 دولار من جهة، وإلى انخفاض أسعار صرف الدينار من جهة أخرى حيث خسر الدينار 49 من قيمته بين

سنتي 2014 و2018، وهو من الأسباب التي عملت على زيادة الجباية العادية كذلك، هذا بالإضافة إلى بعض الزيادات في الضرائب والرسوم و أسعار الوقود.

– أما في سنة 2019 فنتوقع أن الجباية العادية سترتفع بمقدار 53197أي ما يعادل 60.50%مقارنة مع سنة 2018، كما نتوقع أن الجباية البترولية سوف ترتفع أيضا بمقدار 273762.8أي ما يعادل 39.50%، وذلك راجع لاستقرار أسعار النفط في السنوات السابقة، وبناء على ذلك نقبل فرضية الدراسة الثانية والتي مفادها هناك منحى تصاعدي للإيرادات العامة على امتداد الفترة 2000–2019.

ثالثا: تحليل النتائج المتعلقة بعجز الموازنة العامة

نتيجة لوجود خلل في تركيبة الموازنة العامة يؤدي ذلك إلى عجز سواء بفعل سياسات الدولة التوسعية أو عدم كفاية مصادر الايرادات العامة، وهذا ما تعاني منه الجزائر منذ سنين عديدة.

الجدول(3): تطور حصيلة العجز بالموازنة العامة في الجزائر(2000–2019) الوحدة بالمليون دج

السنوات	الإيرادات بالمليون دج	النفقات بالمليون دج	رصيد الموازنة بالمليون دج
2000	1124924	1178122	-53198
2001	1389737	1321028	68709
2002	1576684	1550646	26038
2003	1525551	1690175	-164624
2004	1606397	1891769	-285372
2005	1713992	2052037	-338045
2006	1841925	2453014	-611089
2007	1449050	3108569	-1659519
2008	2902448	4191051	-1288603
2009	3275362	4246334	-970972
2010	3074644	4466940	-1392296
2011	3489810	5853569	-2363759
2012	3804030	7058173	-3254143
2013	3895315	6024131	-2128816
2014	3927748	6995769	-3068021
2015	4552542	7656331	-3103789
2016	5011581	7297494	-2285913
2017	6047885	7282630	-1234745
2018	6313959	7726291	-1412332
2019	6640918,8	7715424	-1074505,2

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية خلال السنوات الموضحة.

الشكل(05): تطورات العجز بالموازنة العامة(2000–2019)الوحدة بالمليون دج

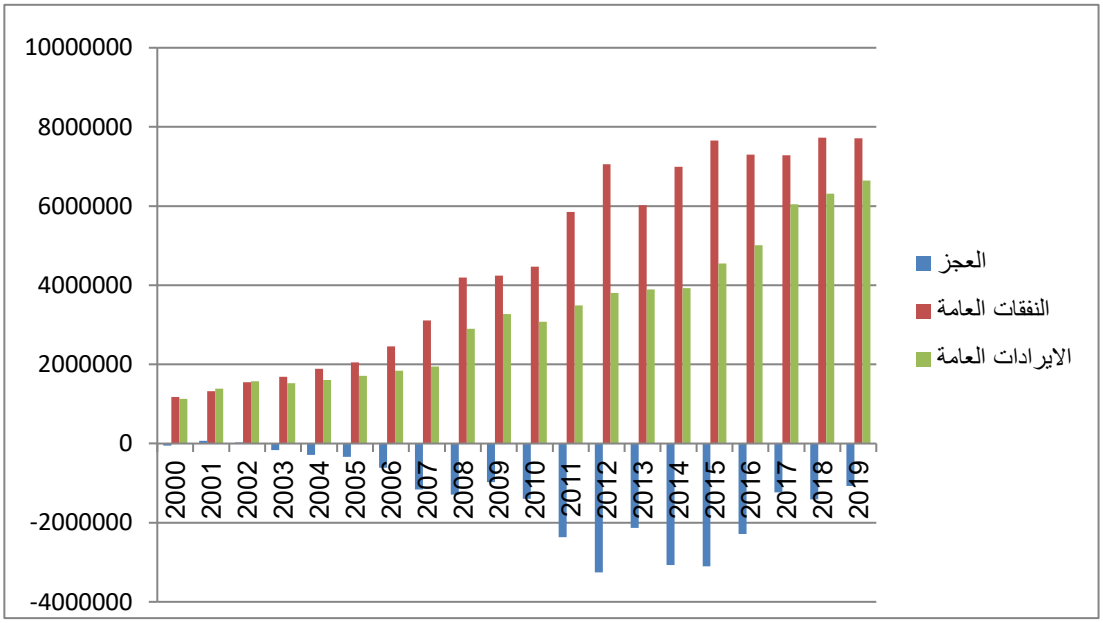

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع الوزارة المالية

يظهر الجدول أن رصيد الموازنة في الجزائر كان سالبا على مدار فترة الدراسة باستثناء سنتي 2001-2002 أين بلغ رصيدا موجبا يقدر ب68709 و 26038 مليون دج على التوالي ويعبر هذا الرصيد عن انفاق عام يفوق الايرادات المحصلة خلال السنة، كما يلاحظ أنه وباستثناء سنتي 2001-2002 عرف رصيد الموازنة تزايدا متسارعا بداية من سنة 2003 حيث قفز من 164624 مليون دج إلى 285372 مليون دج سنة 2004 ولعل أهم مؤشر على هذا التسارع المتزايد هو أنه تضاعف سبع مرات خلال 5 سنوات فقط أي بين 2003 و2007 ليصل إلى 1159519مليون دج، بعد ذلك أخذ عجز الموازنة في التفاقم ليصل إلى 3254143مليون دج سنة 2012، كما سجل عجز الموازنة انخفاضا معتبرا بلغ 3103789مليون دج سنة2015 مقابل 3068021 مليون دج سنة 2014 وقد تم تمويل هذا العجز المعتبر أساسا باقتطاع من صندوق ضبط الايرادات، أما سنة 2019 تقلص رصيد الموازنة بشكل معتبر ليبلغ 1074505مليون دج مقابل عجز قدره 1412332مليون دج سنة 2018 أي عجز يزيد عن العجز المسجل في 2017 و الذي بلغ قدره 1234745مليون دج ونتج هذا الانخفاض في العجز بالموازنة العامة عن ارتفاع في ايرادات الميزانية الكلية وسياسة ترشيد الانفاق العام والشكل التالي يوضح تطورات العجز بالموازنة العامة، وبناء على ذلك نقبل فرضية الدراسة الثالثة والتي مفادها هناك منحى تصاعدي لعجز الموازنة العامة على امتداد فترة 2000-2019.

رابعا: تحليل النتائج المتعلقة برصيد الموازنة وتوزيعات بنك الجزائر للفترة2000-2019

تعبر توزيعات إلى ذلك الجزء من الأرباح التي تم تحقيقها خلال الفترة المحاسبية (سنة كاملة) وقرر مجلس الإدارة توزيعها على المساهمين. وباعتبار بنك الجزائر هو بنك الدولة ويعبر عن السلطة النقدية الأولى في البلاد، وكذلك الوصي الأول على عمليات التجارة الخارجية، فإن هذا الجزء سيؤول آليا إلى حساب الدولة ممثلا في الخزينة العمومية في جانب الإيرادات.

الجدول(4): تحليل جدول توزيعات بنك الجزائر ورصيد الموازنة الوحدة مليار دج

السنوات	رصيد الموازنة العامة	توزيعات بنك الجزائر	التغير في رصيد الموازنة	التغير في توزيعات بنك الجزائر
2000	-53198	0	/	/
2001	68709	46600	1,77	1,00
2002	26038	37600	-0,62	-0,19
2003	-164624	42100	-2,77	0,10
2004	-285372	30000	-1,76	-0,26
2005	-338045	48700	-0,77	0,40
2006	-611089	75300	-3,97	0,57
2007	-1659519	41000	-15,26	-0,74
2008	-1288603	22500	5,40	-0,40
2009	-970972	48217	4,62	0,55
2010	-1392296	121111	-6,13	1,56
2011	-2363759	137206	-14,14	0,35
2012	-3254143	115300	-12,96	-0,47
2013	-2128816	112075	16,38	-0,07
2014	-3068021	122655	-13,67	0,23
2015	-3103789	88707	-0,52	-0,73
2016	-2285913	610519	11,90	11,20
2017	-1234745	919844	15,30	6,64
2018	-1412332	1000000	-2,58	1,72
2019	-1074505,2	1200000	4,92	4,29

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية.

يمثل الجدول رقم (04) تطور حصيلة توزيعات بنك الجزائر وعلاقتها برصيد الموازنة العامة للفترة 2000-2019حيث قمنا بحساب التغير في رصيد الموازنة(DIVΔ) والتغير في التوزيعات(SOLDΔ) ذلك بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$-\Delta div = \frac{n-n-1}{dIV_{2001}}$$

$$-\Delta sold = \frac{n-n-1}{sold_{2001}}$$

واخترنا سنة الأساس 2001

حيث: $\Delta div = 68709$ و $\Delta sold = 46600$

ومن خلال ذلك لا حظنا انه لا توجد علاقة بين رصيد الموازنة العامة وتوزيعات بنك الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2014، حيث تراوحت هذه الأخيرة ما بين 37600 مليون دج إلى 122655مليون دج بتغير من 1.00 الى 0.23 بينما التغير في الرصيد يتراوح بين 1.77 إلى 13.67-.

وبداية من سنة2015 يظهر أن هناك اتجاها تصاعديا للتوزيعات، لتعرف بعدها في سنة 2016 قفزة كبيرة انتقلت من 88707 مليون دج إلى 610519مليون دج بارتفاع قدره 521812 مليون دج، ثم فاقت الترليون سنتي 2017-2018

واستمر الارتفاع الى غاية 2019 بمبلغ قدره 1200000مليون دج، وقد ساهم هذا الارتفاع الكبير في تقليص عجز الموازنة العامة حيث انتقل التغير من 0.73- الى4.29، وانتقل التغير في الرصيد من 0.52- الى 4.92.مما يظهر لنا أن هناك علاقة قوية ما بين التوزيعات والعجز الموازي في السنوات الأخيرة.

ولتوضيح ذلك نقترح الشكل الآتي:

الشكل(06):تطور حصيلة توزيعات بنك الجزائر وعلاقته برصيد الموازنة

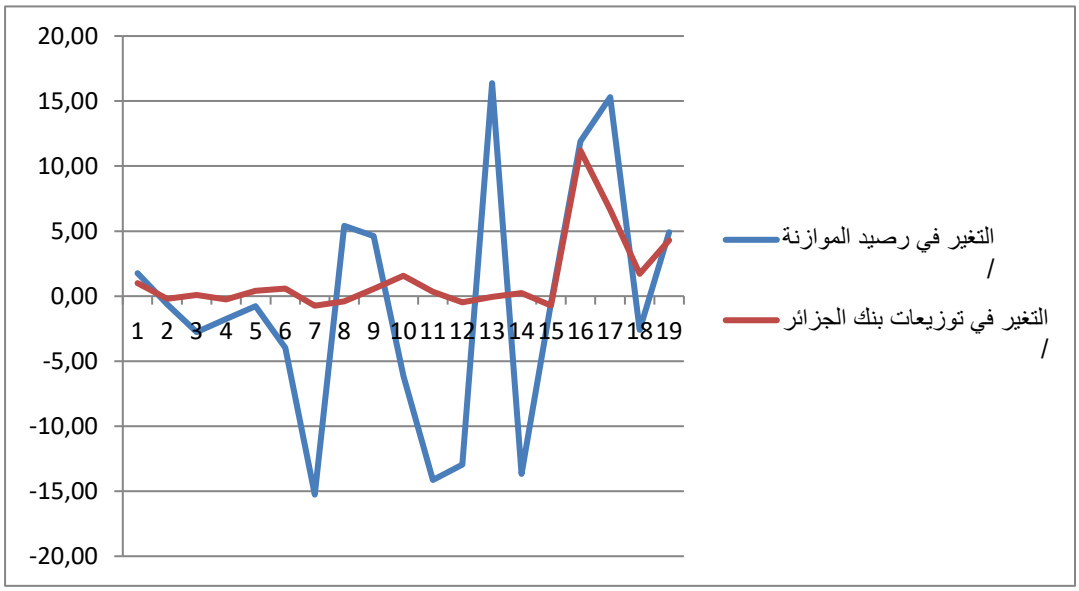

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(05).

يظهر الشكل أن توزيعات بنك الجزائر أخذت منحى مغاير عن رصيد الموازنة العامة خلال السنوات الأولى، حيث كان التغير في التوزيعات يتراوح ما بين 1و 0.23 بينما الرصيد من 1.77إلى 13.67-، وبالتالي لا يوجد أثر للتوزيعات على رصيد الموازنة.

ومن سنة 2015الى2019 نلاحظ أن المنحنيين يسيران في نفس الاتجاه، حيث كان التغير في التوزيعات يتراوح ما بين 0.73- و 4.29 و الرصيد يتراوح ما بين 0.52 و 4.92، ومنه وجود أثر للتوزيعات على رصيد الموازنة العامة،

وللتأكد من طبيعة العلاقة ما بينهما قمنا بحساب معامل الارتباط فوجدنا0.54=R، ما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين توزيعات بنك الجزائر و رصيد الموازنة العامة.

		DIV	SOLD	الدلالة
R	SOLD	0.54	1	0.000000
	DIV	1	0.54	0.000000

وبالتالي:0.29= R^2 أي أن 29% من توزيعات بنك الجزائر نسبة جد ضعيفة لتقليص العجز الموازي، وبناء على ذلك نرفض فرضية الدراسة الرابعة والتي مفادها هناك اتجاه متزايد نحو الاعتماد على توزيعات بنك

الجزائر في تقليص عجز الموازنة العامة في الفترة 2000-2019 ونستبدلها بالفرضية البديلة هناك اتجاه ضعيف نحو الاعتماد على توزيعات بنك الجزائر في تقليص عجز الموازنة العامة، في الفترة 2000-2019.

على ضوء الدراسة التطبيقية التي أجريت على الموازنة العامة في الجزائر، عجزها وعلاقتها بتوزيعات بنك الجزائر وتحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بموضوعنا تبين لنا أن هناك تزايد مستمر في الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، يصاحبه تزايد في الإيرادات العامة إلا أن ارتفاع هذا الاخير لم يكفي لتغطية حجم الانفاق أدى ذلك إلى وجود عجز مستمر في ميزانية الدولة.

وتعد توزيعات البنك المركزي إحدى البدائل التي لجأت إليها الجزائر في تقليص العجز الموازي خاصتا بعد نضوب صندوق ضبط الموارد، إلا أن هذه المساهمة كانت ضعيفة تظهر فقط في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

الخاتمة

العامة

خاتمة

تعتبر ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة من أبرز المشاكل التي تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء والتي تتطور كنتيجة للتباين الحاصل بين النفقات العامة للدولة من ناحية والإيرادات العامة من ناحية أخرى، فكان الاتجاه نحو بدائل التمويل لتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة هو السبيل الوحيد لمواجهة هذا العجز، وبما أن بنك الجزائر هو بنك الدولة الذي يعتبر المساهم الوحيد فيه فإن الاعتماد على توزيعاته أمر طبيعي، ولقد ركزنا في بحثنا هذا على توزيعات بنك الجزائر والتي تندرج ضمن الايرادات الاستثنائية إلى جانب كل من توزيعات سوناطراك وتوزيعات أخرى.

ومن خلال دراسة العلاقة بين هذه التوزيعات ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلصنا إلى ما يلي:

–الموازنة العامة هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وايراداتها عن فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وتعتبر من أهم أدوات السياسة المالية فهي ترجمة للبرنامج المالي لخطة الدولة وأهدافها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

– إن النفقات العامة تقسم حسب التشريع الجزائري إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

–تعد النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها وتحقيق أهدافها والتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي، أما ظاهرة زيادة النفقات العامة إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وإن اختلفت وظائفها من دولة إلى أخرى.

–تعد الإيرادات الاستثنائية أحد أقسام إيرادات الموازنة العامة ومن خلال الاقسام الفرعية لهاذا الصنف نجد توزيعات بنك الجزائر.

– يعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة، وهو ظاهرة لها أثار متعددة تتحدد طبقا لطريقة تمويله.

– لتمويل العجز في الموازنة العامة لابد من بدائل تمويل لتغطيته، وفي الجزائر فإن البدائل المعتمدة في تمويل عجز الموازنة العامة كانت من أهمها صندوق ضبط الايرادات وتوزيعات بنك الجزائر وبدائل أخرى.

– تعتمد الجزائر في تمويل عجز الموازنة العامة على فوائض عالية حققتها من الإيرادات النفطية لكن ومع استمرار العجز وتقلص موارد صندوق ضبط الإيرادات لجأت إلى مصادر أخرى كبدائل لتمويل العجز في الموازنة العامة إضافة إلى توزيعات بنك الجزائر الذي ساهم في تغطية هذا الأخير بشكل مستمر.

– تسجيل عجز في الموازنة العامة في الجزائر على امتداد فترة الدراسة باستثناء الفائض البسيط بسنتي 2001–2002.

– تسارع كبير في ارتفاع عجز الموازنة العامة في الجزائر ابتداء من سنة 2004 ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات العامة.

-يحقق بنك الجزائر أرباحا معتبرة طيلة فترة الدراسة تظهر في شكل توزيعات وصلت أقصاها 1200مليار دج سنة 2019، وبما أن بنك الجزائر هو بنك الدولة التي تعتبر المساهم الوحيد فيه فإن الاعتماد على توزيعاته لسد العجز أمر طبيعي،

التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل اليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات :

-محاولة تقليص من النفقات العامة حتى نتجنب الضغوط التي قد تحدث في الميزانية في حال انخفاض الأسعار.

-ترشيد الإنفاق الحكومي وعقلنته، ويأتي ذلك من خلال محاربة أشكال وأليات الفساد، محاربة ظواهر هدر المال العام وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار على المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالإنتاج الصناعي.

-ضرورة أن تلجأ الجزائر إلى تنويع الاقتصاد الوطني من أجل تنويع مصادر تمويلها.

-العمل على تشجيع الاستثمار المحلي و زيادة الإنتاج من أجل التخلص من بعض الأثار السلبية لطبع النقود.

-العمل على إيجاد بدائل تمويل مستدامة وليس لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني.

-تنويع موارد صندوق ضبط الإيرادات وتوسيع مجال عمله ليشمل الاستثمار الخارجي، وتزويده باستراتيجية استثمار مرنة وفعالة من أجل تنمية موارده وتنويع مصادر دخله وذلك للحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية في استغلال مداخيل الثروة الطاقوية من خلال تنميتها وتحويلها إلى مداخيل أصول مالية مستدامة.

-إعادة النظر في النظام الجبائي في الجزائر بشكل يساعد على توسيع الوعاء الجبائي.

-ضرورة رقمة وزارة المالية و كل المصالح المرتبطة بالتحصيل الضريبي والاستثمار لتخفيض معدلات التهرب الضريبي ورفع معدل التحصيل الجبائي.

-عقلنة التوظيف في القطاع العمومي بشكل من إنتاجية العاملين ويخفف من عبئ كتلة الأجور.

-استثمار أموال صندوق ضبط الموارد على المدى المتوسط والطويل.

أفاق الدراسة

-دور تحديث بدائل التمويل في علاج عجز الموازنة العامة للدولة؛

-دور الجباية البترولية في تمويل عجز الموازنة؛

-الصكوك الاسلامية الاداة البديلة لتمويل عجز الموازنة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- أحمد زهير الشامية وخالد الخطيب: المالية العامة، دار زهران، عمان، 2013.

2- أحمد عبد السميع علام: المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2012.

3- أسامة خيري: الإدارة العامة، دار الراية، 2013.

4- أعاد محمود القيسي: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، عمان، 2015.

5- برحماني محفوظ: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

6- جهاد سعيد خصاونة: علم المالية والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل، عمان، 2010.

7-حياة بن إسماعيل، تطور إيرادات الموازنة العامة، استراك للطباعة، القاهرة، 2009.

8-خالد سعد زغلول وابراهيم الحمود: الوسيط في المالية العامة، الكويت، 2002.

9-خالد شحادة الخطيب ومحمد خالد المها يني: المحاسبة الحكومية، دار وائل، عمان، 2008.

10-خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير الشامية: أسس المالية، عمان، 2007.

11-خبابة عبد الله: الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2016.

12-خديجة الأعسر: اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2016.

13-خلفي عيسى: هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس، الأردن، 2011.

14-زينب كريم الداودي: دورة الإدارة في إعداد وتنفيد الموازنة العامة، دار صفاء، عمان، 2013.

15-سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

16عادل العلي: المالية العامة والقانون الضريبي، إثراء للنشر، عمان،2011.

17-عادل فليح العلي: مالية الدولة، دار زهران، عمان، 2012.

18-عبد المجيد قدي: دراسات في علم الضرائب، دار جرير، عمان، 2011.

19-عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، جامعة الزقازيق، القاهرة، 2005.

20-عدنان حسين الخياط وأخرون: اقتصاديات الموازنة العامة، دار الأيام، عمان، 2016.

21-علي خليل سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران، الأردن، 2013.

23-علي زغد ود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

24-فليح حسن خلف: المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر، عمان، 2008.

25-محرزي محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

26-محمد حسين الوادي وأحمد زكريا العزام: مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007.

27-محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، 2002.

28-محمد طاقة وهدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1-إسلام موالدي: أثر الإنفاق العام على الجباية العادية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة(1970-2015)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة العربي بن لمهيدي، أم بواقي، 2016-2017 .

2-بيداوي محمود: العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري(1991-2010)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014.

3-ساجي فاطمة: الشفافية لتسيير المالية العامة، رسالة ماجستير، تخصص المالية العامة، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان، 2010-2011.

4-شباب سهام: تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة لدولة، دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة(1980-2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان – الجزائر، 2018-2019.

5-طالبي غيث سلامة وعبد القادر أحمد: تحليل العلاقة بين العجز والفائض في الموازنتين العامة والمدفوعات للاقتصاد الليبي للسنوات(1985-2005)، رسالة ماجيستير، جامعة المرقب، 2008.

6-عصماني مختار: دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بالجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014)، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2013-2014.

7-الكردي هيمن ياسين علي: دور المحاسبة في تحديد الفائض والعجز لقرار تخصص الأموال للموازنة العامة في ظل الدراسات العليا، جامعة أم درمان الاسلامية، 2016.

8-لحسن دردوري: سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر-تونس، اطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013-2014.

9-نورمحمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الريفية والفلاحية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، رسالة ماجيستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان، 2011.

سليمان نسرين: اصلاح الميزانية وتحديث تسيير قطاع الخدمات، دراسة حالة تسيير الخدمات الجامعية، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2011-2012.

ثالثا: المحاضرات

1-دغمان صلاح الدين: محاضرات في المالية العامة، المركز الجامعي نور البشير، 2016-2017.

2-لوني نصيرة وربيع زكريا: محاضرات في المالية العامة، جامعة أكي محند أو الحاج، البويرة، 2013-2014.

3-زبير: محاضرات في المالية العامة، جامعة محمد الشريف مساعديه، 2016-2017.

4-معيوف أمحمد: محاضرات في المالية العامة، العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2016-2017 .

رابعا: القوانين والمراسيم

قانون رقم 21/90 المؤرخ في 19 أوت1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، ج، ر، 35 لسنة 1990.

خامسا: المجلات

1-بوشيفي عائشة: قراءة في تقدير الايرادات والنفقات العامة عبر قوانين المالية السنوية والتكميلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الأول، ص30.

2-تبين علي: عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 13، ص170.

3-دنان راضية: عجز الموازنة في الجزائر الأسباب والحلول، مجلة، العدد02، ص155.

4-ساجي فاطمة: فعالية الحبابية في تمويل الميزانية العامة للدولة، مجلة دورية محكمة، العدد 20، ص205.

5-سهام شباب: قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على توازن الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد2، ص435.

6-كزيز نسرين وحميدة مختار: أليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 35، ص232.

7-كزيز نسرين ومرغاد لخضر: تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر، دراسة تحليلية 2000-2017، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، ص50.

سادسا: التقارير الرسمية

1-تقارير وزارة المالية لسنوات 2000-2018.

2-تقرير وزارة المالية لحالة عمليات الخزانة في نهاية أكتوبر 2019.

سابعا: المواقع الإلكترونية

www.dgpp-mf.gov.dz.

الملاحق

رصيد الخزينة العام

مليار دج نهاية أكتوبر 2019 1664.33-

حالة عمليات الخزانة في نهاية أكتوبر 2019						
1- تنفيذ قوانين المالية						
DA بملايين	نهاية ديسمبر. 2014	نهاية ديسمبر. 2015	نهاية ديسمبر. 2016	نهاية ديسمبر. 2017	نهاية ديسمبر. 2018	نهاية أكتوبر 2019
إيصالات الميزانية	3927748	4,552,542	5,011,581	885 06 04 6	6313 959	5,534,099
الضرائب البترولية	1,577,730	1,722,940	1,682,550	2,126,987	2694694	2186 214
الموارد العادية	2,350,018	2829602	3329 031	3920898	3964265	3,347,885
عائدات الضرائب	2,091,456	2 354 648	2,482,208	2,630,003	2,648,500	2328904
وصفات عادية	75984	247481	177221	830 270	176,266	155.038
طلب الإيصالات والتبرعات والوصايا	122	61	33	35	45	22
وصفات استثنائية	182456	227.412	669.569	1,020,030	1,139,454	863921
نفقات الميزانية	6995769	7656331	7,297,494	7282630	7899061	6429520
عملية	4,494,327	4,617,009	4,585,564	4,677,182	4,670,279	4,135,947
معدات	2501442	3,039,322	2,711,930	2 605 448	3,228,782	2,293,573
ميزان الميزانية	-3,068,021	-3103 789	-2 285913	-1234745	-1585102	895.421
حسابات تخصيص الرصيد (باستثناء FRR)	-27723	60670	58543	34801	-7.596	77869
ميزان معاملات الموازنة	-3,095,744	-3 043119	2227370	1199944	-1 592 698	552 -817
تدخلات الخزانة	-90250	-129221	-116365	-390 339	517.436	-846777
ميزان الخزانة العالمي (تنفيذ الميزان لقوانين المالية)	-3185994	-3172 340	- 2343 735	-1 590 283	2110134	1664329
المصدر : DGT / وزارة المالية						

Situation Résumée des Opérations du Trésor "SROT" 2000 - 2018

Millions DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Recettes budgétaires	1 124 924	1 389 737	1 576 684	1 525 551	1 606 397	1 713 992	1 841 925	1 945 050	2 902 448	3 275 362	3 074 644	3 489 810	3 804 030	3 895 315	3 927 748	4 552 542	5 011 581	6 047 885	6 313 959
Fiscalité pétrolière	720 000	840 600	916 400	836 060	862 200	899 000	916 000	973 000	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 126 987	2 349 694
Ressources ordinaires	404 924	549 137	660 284	689 491	744 197	814 992	925 925	976 050	1 187 048	1 348 362	1 572 944	1 960 410	2 284 990	2 279 415	2 350 018	2 829 602	3 329 031	3 920 898	3 964 265
Recettes fiscales	349 502	398 238	482 896	524 925	580 408	640 472	720 884	766 750	965 289	1 146 612	1 257 944	1 527 093	1 908 576	2 031 019	2 091 456	2 354 648	2 482 208	2 630 003	2 648 500
Recettes ordinaires	15 407	43 706	74 639	57 289	42 133	35 077	44 430	75 372	113 899	67 580	64 390	78 910	77 876	83 700	75 984	247 481	177 221	270 830	176 266
Recettes d'ordre, dons et legs										56	83	20	61	21	122	61	33	35	45
Recettes exeptionnelles	40 015	107 193	102 749	107 277	121 656	139 443	160 611	133 928	107 860	134 114	210 527	354 387	298 477	164 675	182 456	227 412	669 569	1 020 030	1 139 454
Dépenses budgétaires	1 178 122	1 321 028	1 550 646	1 690 175	1 891 769	2 052 037	2 453 014	3 108 569	4 191 051	4 246 334	4 466 940	5 853 569	7 058 173	6 024 131	6 995 769	7 656 331	7 297 494	7 282 630	7 726 291
Fonctionnement	856 193	963 633	1 097 716	1 122 761	1 251 055	1 245 132	1 437 870	1 673 931	2 217 775	2 300 023	2 659 078	3 879 206	4 782 634	4 131 536	4 494 327	4 617 009	4 585 564	4 677 182	4 648 286
Equipement	321 929	357 395	452 930	567 414	640 714	806 905	1 015 144	1 434 638	1 973 276	1 946 311	1 807 862	1 974 363	2 275 539	1 892 595	2 501 442	3 039 322	2 711 930	2 605 448	3 078 005
Solde budgétaire	-53 198	68 709	26 038	-164 624	-285 372	-338 045	-611 089	-1 159 519	-1 288 603	-970 972	-1 392 296	-2 363 759	-3 254 143	-2 128 816	-3 068 021	-3 103 789	-2 285 913	-1 234 745	-1 412 332
Solde des comptes d'affectation (hors FRR)	-659	-19 999	-11 214	186 948	109 870	-128 957	-4 076	18 875	31 226	-4 277	34 686	24 077	74 614	53 352	-27 723	60 670	58 543	34 801	-22 764
Solde des opérations budgétaires	-53 857	48 710	14 824	22 324	-175 502	-467 002	-615 165	-1 140 644	-1 257 377	-975 249	-1 357 610	-2 339 682	-3 179 529	-2 075 464	-3 095 744	-3 043 119	-2 227 370	-1 199 944	-1 435 096
Interventions du Trésor	-524	6 516	-30 889	-32 580	-11 810	-5 163	-32 145	-141 310	-123 781	-138 452	-138 866	-129 165	-66 668	-130 481	-90 250	-129 221	-116 365	-390 339	-517 436
Solde global du Trésor (hors FRR)	-54 381	55 226	-16 065	-10 256	-187 312	-472 165	-647 310	-1 281 954	-1 381 158	-1 113 701	-1 496 476	-2 468 847	-3 246 197	-2 205 945	-3 185 994	-3 172 340	-2 343 735	-1 590 283	-1 952 532
Financement	54 381	-55 226	16 065	10 256	187 312	472 165	647 310	1 281 954	1 381 158	1 113 701	1 496 476	2 468 847	3 246 197	2 205 945	3 185 994	3 172 340	2 343 735	1 590 283	1 952 532
Financement bancaire	-175 344	-136 962	58 129	31 231	-287 500	118 745	-76 202	-275 389	-346 373	93 460	30 146	-19 829	51 546	-165 461	18 676	152 546	232 630	872 871	1 304 086
Financement non bancaire	105 680	85 335	32 827	-86 034	57 726	221 298	172 573	213 650	508 146	655 258	674 339	727 998	913 836	241 112	104 084	136 614	64 584	82 872	583 256
Fonds de régulation des recettes (FRR)	221 100	106 974	0	156 000	470 256	247 838	709 641	1 454 362	1 223 617	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 506	1 387 938	784 459	131 912
Financement externe	-97 055	-110 573	-74 891	-90 941	-53 170	-115 716	-158 702	-110 669	-4 232	701	53	-777	-2 445	-2 177	-2 438	-3 326	100 755	-2 591	-2 938
Emprunt National																	557 828	-147 328	-63 784

Source: DGT